



جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي
في ميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية
التخصص: محاسبة وجباية معمقة

العنوان

**التحديات التي تواجه المحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية
(دراسة ميدانية لمهني المحاسبة المعتمدين سنة 2022 بولاية ورقلة)**

من إعداد الطالب: بوسعيد محمد العربي

نوقشت علنا بتاريخ 2022/06/12 أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة ورقلة	- د. أ. مسعود كسكس
مناقشا	جامعة ورقلة	- د. أ. عمر الفاروق زرقون
مشرفا	جامعة ورقلة	- د. أ. خالد مقدم

الموسم الجامعي : 2021 - 2022



جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي
في ميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية
التخصص: محاسبة وجباية معمقة

العنوان

**التحديات التي تواجه المحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية
(دراسة ميدانية لمهني المحاسبة المعتمدين سنة 2022 بولاية ورقلة)**

من إعداد الطالب: بوسعيد محمد العربي

نوقشت علنا بتاريخ 2022/06/12 أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة ورقلة	- د. أ. مسعود كسكس
مناقشا	جامعة ورقلة	- د. أ. عمر الفاروق زرقون
مشرفا	جامعة ورقلة	- د. أ. خالد مقدم

الموسم الجامعي : 2021 - 2022



الإهداء



سبحان الذي وهبنا نعمة العقل

سبحان الذي يستحقنا لشكر على نعمته وحده لا شريك له

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

خير خلق الله أجمعين

أما بعد

نهدي هذا العمل

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى العبارات في العلم والى من

صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم ونجاح أساتذتنا الكرام

وأهدي تحياتي إلى جميع أهلي وأقاربي وإلى من كان له الفضل سواء من قريب أو من بعيد

كلمة شكر

الشكر إلى الله سبحانه وتعالى الذي منحنا القوة وأمدنا بالصبر حتى إتمام هذا العمل المتواضع

وعملا بالحديث الشريف «من لا يشكر الناس لا يشكر الله

ا توجه بعميق شكرنا وتقديرنا للأستاذ: مقدم خالد

الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة وعلى كل نصائحه ولتوجيهاته القيمة

كما أتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير أيضا إلى كل الأساتذة في الكلية وزملاء الدراسة والذين كانوا عوننا لنا ومنبعا

للتفاؤل وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد لإنجاز هذه المذكرة.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مهنة المحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية من طرف ممارسي مهنة المحاسبة باعتبارهم من أهل الاختصاص, ولأنجاز هذه الدراسة تم استقصاء آراء عينة من المهنيين متكونة من 67 فرد من ولاية ورقلة بالاعتماد على تقنية الاستبيان كأداة رئيسية، وبعد تحليل النتائج واختبار الفرضيات توصلنا إلى انه لا توجد دلالة إحصائية من اثر الفروقات على ممارسة مهنة المحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية.

.الكلمات المفتاحية: المحاسب المعتمد. مهنة المحاسبة. بيئة الأعمال الجزائرية. المحاسبة.

Résumé

Cette étude vise à éclairer la profession comptable agréé dans le milieu des affaires algérien par les praticiens de la profession comptable qui connaissent les spécialistes, et pour réaliser cette étude, les avis d'un échantillon de professionnels composé de 67 individus issus de W de Ouargla ont été enquêtés, en s'appuyant sur la technique du questionnaire comme outil principal, et après avoir analysé les résultats et testé les hypothèses, nous avons conclu qu'il n'y a pas de signification statistique de l'impact des différences sur l'exercice de la profession comptable agréé dans le milieu des affaires algérien.

Mots-clés : comptable agréé. de la profession comptable. Environnement des affaires algérien. Comptabilité

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الإهداء
II	الشكر
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
VI	قائمة الاختصارات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
IX	قائمة الملاحق
ب.ت.ث	مقدمة
الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة	
17	تمهيد
18	المبحث الأول: نشأة وتطور مهنة المحاسبة في الجزائر
36	المبحث الثاني: عرض وتحليل الدراسات السابقة
42	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة	
44	تمهيد
45	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
47	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها
62	خلاصة الفصل الثاني
63-64	الخاتمة
65-68	قائمة المراجع
69-86	قائمة الملاحق
87-89	الفهرس

قائمة الاختصارات

مضمونة باللغة العربية	الرمز/الاختصار
النظام لمحاسبي المالي	SCF
المخطط المحاسبي الوطني	PCN
المصف الوطني للخبراء المحاسبين	CNEC
الغرفة الوطنية لمحافظة الحسابات	CNCC
المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين	ONCA
المجلس الأعلى للمحاسبة	CSC
المجلس الوطني للمحاسبة	CNC
المجلس الأعلى للتقنيات المحاسبية	CSTC
المخطط المحاسبي العام	PCG
معايير المحاسبة الدولية	IAS
معايير الإبلاغ المالي الدولية	IFRS

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
45	توزيع المجتمع حسب الوظيفة	1
45	توزيع مجتمع الدراسة حسب العدد والنسب المتوية	2
47	عدد فقرا الاستبيان	3
47	معامل ألفا كرو-نباخ	4
47	معامل الإجابات لكارت لثني	5
48	الاستمارات الموزعة على أفراد العينة	6
49	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	7
49	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	8
50	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	9
51	متغير المؤهل العلمي	10
53	التحليل الكمي	11

قائمة الأشكال البيانية

رقم الصفحة	عنوان الأشكال	رقم الشكل
32	هرم الهيئات المشرفة في إطار الأمر رقم 82-71	1
34	هرم الهيئات المشرفة في إطار القانون رقم 08-91	2
34	هرم الهيئات المشرفة في إطار القانون رقم 01-10	3

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملاحق	رقم الملحق
70-69	استمارة التحكيم	1
74-71	استمارة الاستبيان المحور	2
84-75	مخرجات SPSS إحصائيات موثقيه	3
86-85	مخرجات Excel	4

مقدمة

نشأ وتطور مهنة المحاسبة كغيرها من المهن نتيجة عوامل اقتصادية وقانونية مختلفة عبر التاريخ منذ القدم، مكانتها وأهميتها ازدادت مع التطور الاقتصادي الذي عرفه العالم مع مطلع القرن الرابع عشر نتيجة ظهور المعاملات التجارية واستخدام النقود كوسيلة للقياس قيم هذه المعاملات فأصبح من الضروري أن تكون المعلومات المحاسبية معروضة على دراجة عالية من الدقة والموثوقية، ليعتمد عليها أصحاب الأعمال في اتخاذ القرارات المناسبة لنجاح أعمالهم من خلال مصلحة، قسم بالمؤسسة أو المقاول من الباطن بالتعاقد مع محاسبين معتمدين ومهنيين باعتبارهم أشخاص تتوفر لديهم الخبرة الكافية والتكوين لإعدادها على أحسن وجه بحيث هذه المهنة تحمل العديد من المسؤوليات والواجبات التي ينبغي على المهني الوفاء بها ويعتبر نجاح أو فشل المهني في القيام بدوره والوفاء بالمسؤولية المهنية القانونية أمر في غاية الأهمية لما تكتسبه المحاسبة ومخرجاتها من خلال توفير معلومات ذات جودة عالية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة.

طرح الإشكالية:

تفرض بيئة الأعمال مجموعة من المتغيرات التي ينبغي على المحاسب المعتمد التأقلم معها وهذا من أجل الوفاء بمختلف الالتزامات والقيام بدوره كما هو مسطر له من الناحية القانونية والمهنية والاقتصادية؛ وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما طبيعة التحديات التي تواجه المحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية

انطلاقاً من هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل بيئة الأعمال الجزائرية تؤثر بشكل إيجابي على ممارسة المهنة؟
2. هل الإطار التنظيمي والقانوني يخدم مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر؟
3. ما هو واقع التدريب والتكوين بالنسبة للمحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية؟

من خلال الإشكالية المطروحة يمكن تقديم الفرضيات التالية

فرضيات البحث

- 1) لا تؤثر بيئة الأعمال الجزائرية بشكل إيجابي على ممارسة المهنة
- 2) يخدم الإطار التنظيمي والقانوني مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر
- 3) توجد تدريبات وتكوين بالنسبة للمحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية

➤ مبررات اختيار موضوع البحث

يرجع اختيار هذا الدراسة لعدة اعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية هي:

- أهمية مهنة المحاسب المعتمد في البيئة المحاسبية الجزائرية والإصلاحات التي شهدتها
- ارتباط الدراسة بالأوضاع الاقتصادية والمالية الراهنة بالجزائر.
- إمكانية البحث في هذا المجال وقدرة الوصول إلى المعلومات الخاصة به من خلال المراجع المتنوعة
- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع والبحث فيه

➤ أهداف البحث وأهميته:

- أهمية البحث:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية مهنة المحاسب المعتمد في الاقتصاد الجزائري وما زاد هذه الأهمية هو التغييرات التي تشهدها البيئة المحاسبية في الجزائر عموماً ومهنة المحاسب المعتمد خصوصاً لمواكبة التطورات الدولية الحاصلة بغية تطويرها ومن هنا فإن للانتقال إلى النظام المحاسبي المالي له عدة انعكاسات على مهنة المحاسب المعتمد كان من الضروري القيام بعملية تقييم واقع هذه المهنة بعد عدة سنوات من انطلاق عملية الإصلاح والتطبيق في مجال المحاسبة مع تحديد التحديات التي تواجهها ومن ثم استنتاج متطلبات تطويرها.

➤ أهداف البحث:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التعرف على فعالية الإصلاحات المحاسبية التي نفذتها الجزائر على مهنة المحاسب المعتمد والتعرف على وسائل تطويرها في ضوء التطورات الجارية. التفاصيل هي:

- محاولة تشخيص تطور مهنة المحاسب المعتمد
- التعرف على آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مهنة المحاسب المعتمد.
- التعرف على مختلف المشاكل والتحديات التي تواجه المحاسب المعتمد أثناء أداء مهامه.
- الوصول إلى مجموعة من المتطلبات التي تساعد المحاسب المعتمد على أداء مهامه في ظل الظروف المعاصرة.

➤ حدود البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى النتائج فإن الدراسة ارتبطت بحدود مكانية وزمانية :

-الحدود المكانية: في هذه الدراسة حولنا استقصاء آراء الممارسين لمهنة المحاسبة لذلك تمثلت الحدود المكانية في

ولاية (ورقلة وحاسي مسعود).



الحدود الزمنية: تمثلت في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع استمارة الاستبيان وتاريخ استلام آخر استمارة من 01

إلى 2022/04/30

➤ منهج البحث والأدوات المستخدمة:

انطلاقاً من التساؤلات المطروحة وبهدف إثبات صحة الفرضيات المتبناة والوصول إلى أهداف الدراسة اعتمدنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي التحليلي ففي الدراسة النظرية تم التطرق إلى المفاهيم الخاصة بمهنة المحاسب المعتمد بالإضافة إلى مهنة المحاسبة وكذا التطرق إلى الانعكاسات التي تواجه مهنة المحاسب المعتمد كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال مراحل تطور المحاسبة ومهنة المحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية.

اعتمدنا على الاستبيان حتى نتمكن من تقييم واقع مهنة المحاسب المعتمد ومهنة المحاسبة وتحديد المتطلبات وتطويرها.

➤ صعوبات البحث

- بحكم انشغالات المهنيين بالمدة المحدد لنهاية الدورة المحاسبية 2021 تلقيا بعض الصعوبات.
- عدم إعطاء الأهمية لمثل هذه الأعمال من طرف بعض المهنيين.
- صعوبة التحكم في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

➤ هيكل البحث

تناولنا في الفصل الأول الجانب النظري للدراسة والفصل الثاني الجانب التطبيقي للدراسة وحتم بخاتمة تناولت نتائج الدراسة وتوصيات مختلفة.

الفصل الأول: قسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: نشأة وتطور مهنة المحاسبة في الجزائر.

المبحث الثاني: عرض وتحليل الدراسات السابقة

الفصل الثاني: خصمه للدراسة التطبيقية وقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها

الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة

تمهيد

تعد المحاسبة من أهم الوسائل التي يعتمد عليها أصحاب الأعمال في اتخاذ القرارات المناسبة لنجاح أعمالهم في المؤسسات والشركات من خلال قسم أو مصلحة المحاسبة داخل هذه المؤسسات ، كما أن العديد من المؤسسات تلجأ للمقاوله من الباطن فيما يخص خدمات المحاسبة من خلال التعاقد مع المحاسبين المعتمدين باعتبارهم المكلفين من الناحية القانونية وحسب ما جاء في القانون 01 /10 المؤرخ في 29 جوان 2010 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد؛ بمسك المحاسبة ؛ حيث تحمل هذه المهمة العديد من المسؤوليات والواجبات التي ينبغي على المحاسب الوفاء بها وفي ظل بيئة الأعمال الجزائرية وخصائصها يعتبر نجاح وفشل المحاسب في القيام بدوره والوفاء بمسؤوليته المهنية والقانونية أمر في غاية الأهمية لما تكنسيه المحاسبة ومخرجاتها من أهمية في دفع عجلة النمو الاقتصادية من خلال توفير معلومات ذات جودة تمكن من اتخاذ القرارات الرشيدة المتعلقة بتخصيص الموارد الاقتصادية.

المبحث الأول: نشأة وتطور مهنة المحاسبة في الجزائر

ارتبطت مهنة المحاسبة في الجزائر قبل الاستقلال بالبلد المركزي (فرنسا). وبالتالي ورثت الجزائر بعد الاستقلال تقاليد التسيير للمستعمر الفرنسي، حيث كان الاقتصاد يمر بفترة صعبة ولم يكن مؤهلا لبناء نظام محاسبي محايد وذو أداء مقبول. وكانت مهنة المحاسبة تدار بواسطة نصوص تعود إلى اتفاقية أفيان. ولم تعرف تطورا ملحوظا في الإطار الجزائري بالموازاة مع تطورات التي حدثت في قانون الشركات والتغيرات الهيكلية للاقتصاد. ورثت الجزائر غداة الاستقلال المنظومة التشريعية والقانونية الفرنسية وتجنبا لحصول الفراغ في الجوانب المختلفة للحياة العامة في حالة ما إذا توقف العمل بهذه القوانين، فقد أصدرت الحكومة الجزائرية الجديدة القانون الأساسي رقم 157/62 الصادر في 1962/12/31 والقاضي بتمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية باستثناء التي لها علاقة بالسيادة الوطنية، وفي هذا الإطار استمر العمل بالتشريع الفرنسي في مجال المحاسبة وذلك من خلال المخطط المحاسبي العام لسنة 1957، وكان هذا الإطار التشريعي كافيا للاستجابة لمتطلبات تلك المرحلة خاصة العمل على ضمان الاستمرارية في تدفق المعلومات الاقتصادية والمالية الموجهة إلى إلا دارة الوطنية ومنها إدارة الضرائب.

المطلب الأول: نشأة مهنة المحاسبة في الجزائر

أولا: نشأة وزارة المالية

بموجب المرسوم رقم 63/127 تم نشأة وزارة المالية وتضمن إنشاء بعض المؤسسات الرقابية على رأسها،

1. مجلس المحاسبة إلا أنه لم يجسد على أرض الواقع، وتغاضى عنه دستور سنة 1963 و 1976 إلى غاية سنة 1980، حيث عدل دستور 1976 وتم تضمينه¹.

وقد شهد التنظيم الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة البدء في عمليات التأميم خاصة قطاعات، المناجم، البنوك، المحروقات، وهنا بدأت فكرة ضرورة وجود مرجعية محاسبية تترجم التطور الجديد في الاقتصاد الجزائري وتجدر الإشارة إلى انه لم يتم تخصيص نصوص قانونية لمراقبة الشركات الوطنية إلى غاية 1970 حسب الوثيقة رقم 69-107 بتاريخ 1969/12/31، المتضمنة قانون المالية لسنة 1970

1 مجلس المحاسبة : مع إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وهيكلية المؤسسات العمومية الذي نتج عنها ارتفاع عدد المؤسسات العمومية وتعقد أنماط التسيير وغياب اطر تحكم توليد المعلومات وضعف التحكم في النظام المحاسبي. وطبق

¹ - القانون الأساسي رقم 157-62 المؤرخ في 1962/12/31 (لا توجد الجريدة الرسمية سنة 1962)

للمادة 05 من القانون 80-05 إنشاء مجلس المحاسبة¹: هو المؤسسة العليا للرقابة اللاحقة لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والهيئات العمومية، مجلس المحاسبة هو سلطة مستقلة تعتبر أعلى هيئة للرقابة البعدية تهدف هذه الرقابة التي تمارسها هذه الهيئة إلى تشجيع الاستعمال الفعال والصارم للموارد المادية.*

- مهام مجلس المحاسبة

يتولى مجلس المحاسبة الرقابة البعدية على الأموال العمومية طبقا للمادة 5 من القانون 80/05 مؤرخ في 1980/03/01² ويراقب مختلف المحاسبات التي تتضمن مجموع العمليات المالية والمحاسبية، ويتحقق من دقتها و صحتها ونزاهتها وقانونيتها ومصداقيتها وهو مؤهل للقيام بجميع التحريات من خلال الوثائق أو في عين المكان بصفة مباغثة أو بعد الإشعار، يقيم مجلس المحاسبة فعالية التسيير المراقب بالرجوع إلى المعايير والثوابت المقررة ضمن أهداف المخطط وأيضا بالمقارنة مع المعايير الأخرى للتسيير المحدد على مستوى الوطني أو الدولي ويبدى كل اقتراح أو توصية من شأنها أن تحسن التسيير المالي أو الحسابي للثروة الوطنية وان تزيد من مردودا مرافق العمومية وإنتاجية الهيئات الخاضعة لمراقبتها

- النشاطات الإدارية ؛

- يتمتع مجلس المحاسبة بصلاحيات واسعة في مجال الرقابة، التحقيق والتقييم؛

- يتحقق مجلس المحاسبة من شروط استخدام الموارد والوسائل المادية ؛

- النشاطات القضائية ؛

- يمارس مجلس المحاسبة صلاحيته القضائية عن طريق إصدار القرارات في حالة تصفية حسابات المحاسبين العموميين

وتقديم الحسابات 3.2.1؛

- النشاطات الأخرى؛

- إعداد تقارير سنوية يلخص فيه جميع استنتاجاته وملاحظته التي يراها مفيدة ويوجهها إلى رئيس الجمهورية

2. المجلس الأعلى للمحاسبة: يعتبر أول هيئة حكومية مكلف بتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر

- تأسيس المجلس الأعلى للمحاسبة

تميزت هذه المرحلة من الناحية التنظيمية بتأسيس هيكل جديد يشرف على مهنة المحاسبة ألا وهو "المجلس الأعلى للمحاسبة" وذلك في نهاية 1971 بموجب الأمر رقم 71-82 الصادر في 1971/12/29 المتضمن تنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب في الجزائر والذي أوكلت له مهمتان أساسيتان.

¹ - للمادة 05 من القانون 80-05 يتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من مجلس المحاسبة الجريدة الرسمية رقم 30

² - لمادة 5 من القانون 80/05 مؤرخ في 1980/03/01 يتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من مجلس المحاسبة الجريدة الرسمية رقم 30

طبقا للمادة 38 يكلف المجلس الأعلى للمحاسبة

1. بتنظيم مهنة المحاسبة والخبير المحاسب في الجزائر بموجب الأمر رقم 71-82 الصادر في 1971/12/29¹

2. إنشاء مخطط محاسبي وطني يحل محل المخطط العام الفرنسي لسنة 1957

- تشكيل المجلس الأعلى للمحاسبة

طبقا للمادة 22 من الأمر المذكور أعلاه يتشكل المجلس الأعلى للمحاسبة الذي يوجد مقره بمدينة الجزائر يرأسه وزير المالية

أو ممثله، ويضم 15 عضوا دائما يعينون بموجب قرار من وزير المالية هم 1.

1. مدير الضرائب

2. مدير الخزينة والقرض

3. مدير المعهد التكنولوجي والمالي والحسابي

4. ممثل عن وزير العدل حافظ الأختام الاختيار من بين قضاة المجلس الأعلى

5. ممثل وزير الفلاحة

6. ممثل وزير الصناعة

7. ممثل وزير التجارة

8. ممثل وزير التعليم العالي والبحث العلمي

9. ممثل وزير التعليم الابتدائي والثانوي

10. ممثل كاتب الدولة لتخطيط

11. مدير المدرسة العليا لتجارة

12. مدير الشركة الوطنية للمحاسبة

13. ثلاثة خبراء (محاسبين مرخصان)

14. أستاذ من كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية (وهران. الجزائر. قسنطينة)

الذي تم تنصيبه الرسمي من طرف وزير المالية في 1972 /5/5

■ مهام المجلس الأعلى للمحاسبة : حيث كلف بمهلتين:

أ. بتنظيم مهنة المحاسبة والخبير المحاسب في الجزائر بموجب الأمر رقم 71-82 الصادر في

1971/12/29² وإنشاء مخطط محاسبي وطني يحل محل المخطط العام الفرنسي لسنة 1957

ب. إصدار نصوص تشريعية

¹ - الأمر رقم 71-82 الصادر في 1971/12/29، يتضمن تنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب، الجريدة الرسمية العدد 107

² - الأمر 71-82 الصادر في 1971/12/29، يتضمن تنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب، الجريدة الرسمية العدد 107

■ تنظيم مهنة المحاسبة

حيث قام بإصدار نصوص قانونية من اجل تنظيم مهنة المحاسبة خاصة فيما يتعلق بجانب التكوين حيث تم إصدار نصين أساسيين هما:

أ. المرسوم 72-83 الصادر في 18/04/1972 والمتعلق بتنظيم الدراسات الجامعية وإنشاء تخصص جديد هو ليسانس¹ علوم مالية ومحاسبة.

ب. المرسوم 72-84 الصادر في 18/04/1972 والمتعلق بتنظيم التبرص المهني لتكوين خبراء في المحاسبة²

■ الإعداد للمخطط المحاسبي الوطني P C N³:

عقب الاستقلال كان المخطط المحاسبي العام (P C G) محل التطبيق في المؤسسات الوطنية بعدها بأشرة الجزائر في سنة 1969 أول محاولة لإحلال المخطط الوطني المحاسبي العام بمخطط جديد ولكن حتى سنة 1975 لم يتم وضع المخطط الوطني المحاسبي حيز التنفيذ بعد محاولة ثانية في 1972 لإحلال المخطط المحاسبي العام المخطط أنجز من طرف الشركة الوطنية للمحاسبة بمساهمة المعهد الوطني للتخطيط والدراسات الاقتصادية .

ونتيجة التحول الاقتصادي في الجزائر أصبح المخطط المحاسبي الفرنسي غير ملائم للاحتياجات الواقع الجزائري وعليه أوكلت مهمة تحضير المخطط المحاسبي الوطني إلى المجالس الأعلى للمحاسبة (C S C) وبدوره شكل لجنة كلفت بتحضير مشروع تمهيدي للمخطط وفي أواخر 1972 تمت مناقشة المخطط وتم الإصدار في شكله النهائي في 09/04/1975 بقرار رئاسي رقم 75 - 35 طبق المخطط الوطني على جميع المؤسسات حسب المادة الأولى من الأمر الرئاسي، مخطط محاسبي وطني للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية المعنية بتطبيقه (الأمر 75-35) المؤرخ في 29 أبريل 1975م المتضمن المخطط الوطني المحاسبي مجال تطبيق هذا الأخير وذلك في مختلف الهياكل العمومية إنتاجية كانت أو تجارية، وكذا المؤسسات الاقتصادية بمختلف أشكالها مختلطة كانت أو خاصة، إذا تلتزم هذه الأخيرة بتطبيق المخطط. ليصبح المخطط الوطني المحاسبي ساري المفعول على قطاعات النشاط الاقتصادي ابتداء من 01/01/1976.

3- المجلس الأعلى لتقنيات المحاسبة C S T C

¹ المرسوم 72-83 الصادر في 18/04/1972 والمتعلق بتنظيم الدراسات الجامعية وإنشاء تخصص جديد هو ليسانس علوم مالية ومحاسبة.

² المرسوم 72-84 الصادر في 18/04/1972 والمتعلق بتنظيم التبرص المهني لتكوين خبراء في المحاسبة

³ -الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29/04/1975 المتضمن المخطط الوطني المحاسبي

في إطار التوجه نحو التخلي عن التبعية الفرنسية واعتماد مرجعية محاسبية وطنية¹ تم أنشأ مجلس أعلى لتقنيات المحاسبة؛ وبموجب قرار صادر عن وزير المالية بعد اخذ رأي المجلس الأعلى للمحاسبة طبقاً للأمر 82 - 71 لاسيما المادة 38 منه، وتاريخ 1975/06/23 صدر قرار وزاري القاضي بتطبيق المخطط الوطني وفقاً لاحتياجات كل قطاع صناعي، وبمطلع الثمانينات تغير اسم المجلس الأعلى للمحاسبة من (C S C) إلى C S T C إذا تمكن هذا المجلس الجديد من إعداد 6 مخططات محاسبية قطاعية بقرار من وزارة المالية كالتالي .

1. المخطط المحاسبي لقطاع التامين 1987/09/13
2. المخطط المحاسبي لقطاع الفلاحة 1987/09/13
3. المخطط المحاسبي لقطاع البناء والري والأشغال العمومية 1988/09/11
4. المخطط المحاسبي لقطاع السياحة 1989/03/14
5. المخطط المحاسبي قطاع البنوك 1992/11/17
6. المخطط المحاسبي الوطني المكيف مع نشاطات الشركات القابضة 1999/09/22

المطلب الثاني: تطور مهنة المحاسبة في الجزائر

الفرع الأول: إصلاح مهنة المحاسبة في الجزائر ابتداء من 1991

مع مطلع التسعينات بدء التفكير في إدخال إصلاحات وتعديلات على مهنة المحاسبة إذ تم إصدار عدد من النصوص المتتالية التي تهدف إلى تغطية النقص في الإطار التشريعي والقانوني من اجل تمكين المهنة من أداء الأدوار المنقوطة بها، ويظهر² ذلك من خلال إصدار الأمر 08-91 المؤرخ في 1991/04/27 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والذي يعتبر أهم القوانين التي ارتكزت عليها مهنة المحاسبة خلال هذه المرحلة كما تم من خلال هذا الأمر جمع الأسلاك المهنية الثلاث في هيئة واحدة مستقلة سميت بالمصنف أو المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين .

أولاً: المنظمة الوطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين

نشأة هذه المنظمة بموجب المادة رقم 5 من القانون رقم 91-08 الصادر في 1991/04/27 الجريدة الرسمية العدد 20 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب، ومحافظ الحسابات والمحاسبين المعتمدين، ونصت هذه المادة على انه تنشأ منظمة وطنية لخبراء

¹ - الأمر 82 - 71 لاسيما المادة 38 منه، يتضمن تنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب، الجريدة الرسمية العدد 107

² - الأمر 91-08 المؤرخ في 1991/04/27، يتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. الجريدة الرسمية رقم 20

المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين تتمتع بالشخصية المدنية وتجمع الأشخاص الطبعين أو المعنويين المؤهلين لممارسة مهنة خبير محاسب ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد.¹

الذي يعتبر من أهم القوانين التي ارتكزت عليها مهنة المحاسبة من خلاله تم جمع الأسلاك الثلاث في هيئة واحدة

مستقلة سميت بالمصنف أو المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين

المرسوم التنفيذي رقم 96-136 المؤرخ في 15/04/1996 المتضمن أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب ومحافظ² الحسابات والمحاسب المعتمد الذي يضبط مهام الممارسين وسيرتهم وأخلاقهم.²

بموجب القرار المؤرخ في 09/10/1999 عرفه المخطط التعديل الوحيد المتضمن تكييف المخطط المحاسبي الوطني لنشاط الشركات القابضة وإدماج حسابات المجمعات، نجد أن التعديل ليجس بمحتوى المخطط في حد ذاته وإنما أضاف بعض الحسابات التي لم تكن موجودة من قبل كحساب 428 توظيفات مالية وحساب 109 مساهمات مملوكة.

بداية 2001 انطلقت ورشات الإصلاحات وتطوير المخطط الوطني المحاسبي والتي مولت من طرف البنك الدولي أوكلت

العملية لخبراء فرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة تحت إشراف وزارة المالية مهمة تطوير المخطط الوطني

للمحاسبة إلى نظام محاسبي مالي يتوافق مع المعطيات الاقتصادية وطموحات المتعاملين الاقتصاديين، لقد تم تقديم المشروع

في نسخته النهائية إلى السلطة 2004 وبعدها المشرع الجزائري شرع في تقنين النظام بصدر القانون رقم 11 - 07 بتاريخ

25/11/2007 المتضمن القانون المالي المحاسبي القاضي بإلغاء العمل بالمخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 ابتداء من

دخوله حيز التنفيذ بتاريخ 01/01/2009 .

وهكذا إلى غاية الإصلاح المحاسبي الأخير لسنة 2010 وما انجر عنه من قوانين ومراسيم تنفيذية. هذا ما دفعنا لمحاولة إبراز

أو توضيح مختلف المراحل التي مرت بها عملية تنظيم هذه المهنة من خلال اعتمادنا على الإصلاح المحاسبي.

• إصلاح وتنظيم مهنة المحاسبة

من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية التي قررت الدولة القيام بها بموجبها يتم تنظيم مهنة المحاسبة بشكل عام

المادة رقم 5 من القانون رقم 91-08 الصادر في 27/04/1991، يتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

¹ الجريدة الرسمية رقم 20

² -المرسوم التنفيذي رقم 96-136 المؤرخ في 15/04/1996

بنص القانون 10-01 يجل المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين سابقا، ويتم انتخاب المجلس الوطني لمصنف الوطني للخبراء المحاسبين والمجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين

وفي إطار الإصلاحات المحاسبية، المتمثلة في تطبيق القانون 10-01 المؤرخ في 29/06/2010 نص هذا القانون على إنشاء مجلس وطني للمحاسبة وتنظيمات مهنية سنتعرض لها في هذا الجزء من الدراسة

● الهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة طبقا للقانون 10-01¹

أنشاء اجلس الوطني للمحاسبة، بموجب القانون لاسيما المادة 04 منه تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية يتولى مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المحاسبة، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25-9-1996 والذي يحدد الطبيعة الاستشارية له، كما حدد اختصاصاته وصلاحياته والقواعد التي تسيره، ويتكون في الأساس من أعضاء من مختلف المنظمات المهنية الجديدة .
للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين²

الجزائر تخلت نهائيا عن المخطط واستبدلته بنظام محاسبي مالي وهذا بتاريخ 25/11/2007 (من المخطط إلى النظام)، تلك الأهمية التي أعطيت إلى النظام المحاسبي المالي في سياق الإصلاحات

النظام المحاسبي المالي في الجزائر جاء ليتدارك النقائص المختلفة التي لم تعالج من طرف النظام السابق المتمثلة في المخطط المحاسبي الوطني، خصوصا ما تعلق بالإفصاح المحاسبي حيث أشار كل من القانون 07-11 المتضمن النظام³ المحاسبي المالي، والمرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26/05/2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25/11/2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي قرار مؤرخ في 26/07/2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية. إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي الصادر في القانون 11-07 بتاريخ 25/11/2007 يعتبر خطوة مهمة لتقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر مع توجهات مجلس معايير المحاسبة الدولية، و خطوة أساسية لتعزيز الإفصاح المحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية، ذلك كونه مستمد من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)⁴

¹ , يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية العدد 42 المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25-9-1996، 1996 يتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد . الجريدة الرسمية رقم 24

³ - والمرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26/05/2008 لمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25/11/2007 والقانون رقم 07-11 المؤرخ في 25/11/2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي

الفرع الثاني: الإطار التنظيمي والقانوني لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر .

كانت الجزائر بعد الاستقلال تابعة اقتصاديا لفرنسا بالرغم من استقلالها السياسي.

كانت تمارس مهنة المحاسب المعتمد وفقا للقانون الفرنسي من خلال الأمر رقم 45-2138 الصادر في 19/09/1945 المتضمن تأسيس المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين.¹

- الخبير المحاسب: تتمثل مهمته في تدقيق الحسابات ومراجعة وتقييم المحاسبة للمؤسسات التي ليس أجيها فيها.

- المحاسب المعتمد: يتولى مسك وتنظيم المحاسبة في المؤسسات التي ليس فيها أجيها

إصدار أول قانون أساسي من طرف السلطة الجزائرية تحت رقم 62/157 الصادر بتاريخ 31/12/1962 القاضي بتمديد العمل بالقوانين الفرنسية ماعدا التي لها علاقة بالسيادة الوطنية.³

حيث كانت أول مرحلة لتنظيم مهنة المحاسب في الجزائر بواسطة المرسوم 65-259 المؤرخ 14/10/1965 المتضمن التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم، تحدد مسؤوليات المحاسبين والتزاماتهم، وهو لا يخص مهنة المحاسب كمهنة حرة ولكن يخص المحاسبين المعيّنين من طرف السلطة المتمثلة في وزارة المالية والوزارات التي تتبع لها المؤسسة.

وفق المادة الأولى من هذا المرسوم : المحاسبين مسؤولين شخصيا وماليا عن مسك الحساب وحفظ الأوراق المثبتة للعمليات ووثائق المحاسبة وذلك مهما كان المكان الذي يمارسون فيه وظيفتهم يعد محاسبا، بالمعنى الوارد في هذا المرسوم، كل شخص معين بموجب القانون لإجراء عمليات حساب والمصاريف والتصرف في السندات والأموال وذلك إما بواسطة نقود أو قيم يقوم بمراقبة حركتها

¹Ordonnance n° 45-2138 du 19 septembre 1945 portant institution de l'ordre des experts-comptables et réglementant le titre et la profession d'expert-comptable

²القانون الأساسي 62/157 الصادر في 31/12/1962، والقاضي بتمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية باستثناء التي لها علاقة بالسيادة الوطنية

³القانون الأساسي 62/157 الصادر في 31/12/1962، والقاضي بتمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية باستثناء التي لها علاقة بالسيادة الوطنية

⁴المرسوم رقم 65-259 المؤرخ في 14/10/1965، تحدد بموجبه التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم، الجريدة الرسمية 92

الفرع الثالث: المسؤوليات والالتزامات الخاصة بالمحاسبين العموميين

يعد محاسباً عمومياً كل موظف أو عون سند إليه العمليات باسم.

- الدولة فيما يتعلق بميزانية التسيير والتجهيز وعمليات الميزانية الإضافية
- الجماعات المحلية
- المؤسسات العمومية ذات طابع الإداري، والتجاري والصناعي.
- الشركات الوطنية أو المؤسسات المؤممة
- الشركات التي تكون فيها الدولة أو لجماعات عمومية أو مؤسسة عمومية أو لشركة مؤممة منفردة أو مجموعة مساهمة تتجاوز 50%

المحاسب الذي لا يدخل تحت نظام المحاسب العمومي، مسؤل بحساب المصاريف التي يصفها.

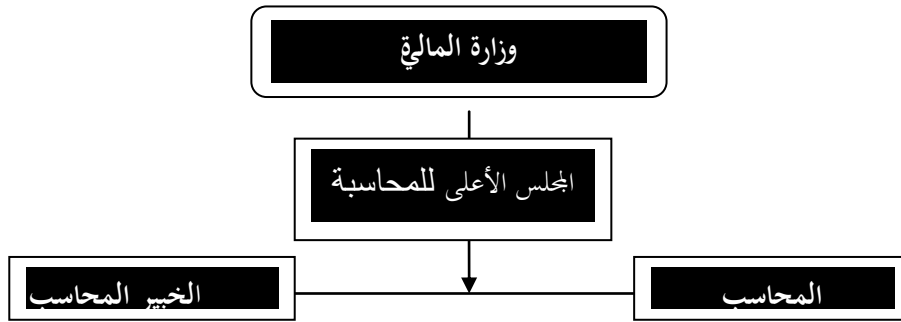
- موافقة المصرف للمقتضيات التنظيمية والنظامية التابعة للمنظمة
 - الطابع الإبراء للأداء.
 - صحة الدين.
 - توفر الاعتمادات وذلك ضمن الشروط التي تحدد لاحقاً.
 - توفر المال.
- حيث وطبقاً للمادة 16 من القانون المذكور أعلاه شهدت 1971 تغييرات كبيرة بعد التخلي على النظام الفرنسي في المجال المحاسبي بإصدار الأمر رقم 71-82 المؤرخ في 1971/12/29 المتضمن تنظيم مهنتي المحاسب والخبير المحاسب، الجريدة الرسمية رقم 107 الصادرة بتاريخ 1971/12/30 الذي إلغاء الأمر رقم 2138-45 المؤرخ في 1945/09/19¹ المتضمن تأسيس نقابة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المرخصين وضبط الشهادات وضبط مهنتي الخبراء المحاسبين والمحاسبين المرخصين، المادة 27 من الأمر 70-93 المؤرخ في 1970/12/31 والتضمن قانون المالية لسنة 1971، عرف المحاسب بأنه كل المهني الذي يمارس المهنة بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهنة مسك المحاسبة ضمن الشروط القانونية.²

¹ Ordonnance n° 45-2138 du 19 septembre 1945 portant institution de l'ordre des experts-comptables et réglant le titre et la profession d'expert-comptable

² - الأمر رقم 71-82 المؤرخ في 1971/12/29، يتضمن تنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب، الجريدة الرسمية العدد 107

مع إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وهيكله المؤسسات العمومية الاقتصادية الذي نتج عنها ارتفاع عدد المؤسسات العمومية وتعدد أنماط التسيير وغياب أطر تحكم توليد المعلومات وضعف التحكم في النظام المحاسبي، قام المشرع الجزائري بسن آليات رقابية تحد من أنواع الاختلال التي تفرزها أساليب التسيير المتنبئة، من خلال القانون رقم 05/80 المؤرخ في 10/03/1980 المقرر لإنشاء مجلس المحاسبة، وفي مادته رقم 05 نص على أن « مجلس المحاسبة يراقب مختلف المحاسبات التي تصور العمليات المالية والمحاسبة، أين تتم مراقبة صحتها وقانونيتها ومصداقيتها . تم الاستمرار بالأمر 71-82 المنظم لمهنتي المحاسب والخبير المحاسب إلى غاية سنة 1991

شكل رقم 01 هرم الهيئات المشرفة في إطار الأمر 71-82



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على القانون 71-82

تاريخ صدور القانون 91-08 بتاريخ 1991/04/27 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب¹ ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الذي إلغاء الأمر 71-82 المؤرخ في 1971/12/29 المؤسس لثلاث مهن² مستقلة للمحاسبة هي: الخبير المحاسب (expert-comptable).

- (Commissaire aux comptes) . محافظ الحسابات

(Comptable agréée)³ المحاسب المعتمد

وقد عرف المحاسب المعتمد بواسطة المادة 23 يانه المحاسب المحترف الذي يمارس باسمه الخاص وتحت مسؤوليته وبصفة عادية مهنة مسك وفتح وضبط حسابات المؤسسات والهيئات التي تطلب خدمته، وقد تمثلت مهام المحاسب المعتمد وفقا للقانون 91-08 في 1991/04/27 مسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية للمؤسسات التي تطلب خدمته

¹ قانون 91-08 الصادر في 27-4-1991، يتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. الجريدة الرسمية رقم 20

² الأمر 71-82 المؤرخ في 1971/12/29، يتضمن تنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب، الجريدة الرسمية العدد 107

³ قانون 91-08 الصادر في 27-4-1991، يتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. الجريدة الرسمية رقم 20 -

4: المنظمة الوطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين

نشأة هذه المنظمة بموجب المادة رقم 5 من قانون 08-91 الصادر في 27-4-1991 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسبين المعتمدين، ونصت هذه المادة على أنه « تنشأ منظمة وطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين تتمتع بالشخصية المدنية وتجمع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المؤهلين لممارسة مهنة خبير محاسب ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد حسب الشروط التي يحددها هذا القانون.

- مهام المنظمة الوطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين

تلخص المادة رقم 9 من القانون 08-91 المهام التي تضطلع به المنظمة فيما يلي:¹

- السهر على تنظيم المهنة وحسن ممارستها.
- الدفاع على كرامة أعضائها واستقلاليتهم.
- تحديد النظام الداخلي للمنظمة الذي يتعلق بشروط المهنة وخصوصياتها.
- مساعدة السلطات العمومية في ميدان التقييس المحاسبي والطلب المهني والتسعير.
- تمثيل مصالح المهنة تجاه السلطات والغير من المنظمات الأجنبية.
- إعداد ومراجعة ونشر قائمة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.
- تقدير في حدود التشريع المعمول به الصلاحية المهنية للإنجازات والشهادات التي يقدمها المرشحون للتسجيل في هذه المهنة.
- التأكد من النوعية المهنية والتقنية للأشغال التي ينجزها أعضاؤها.

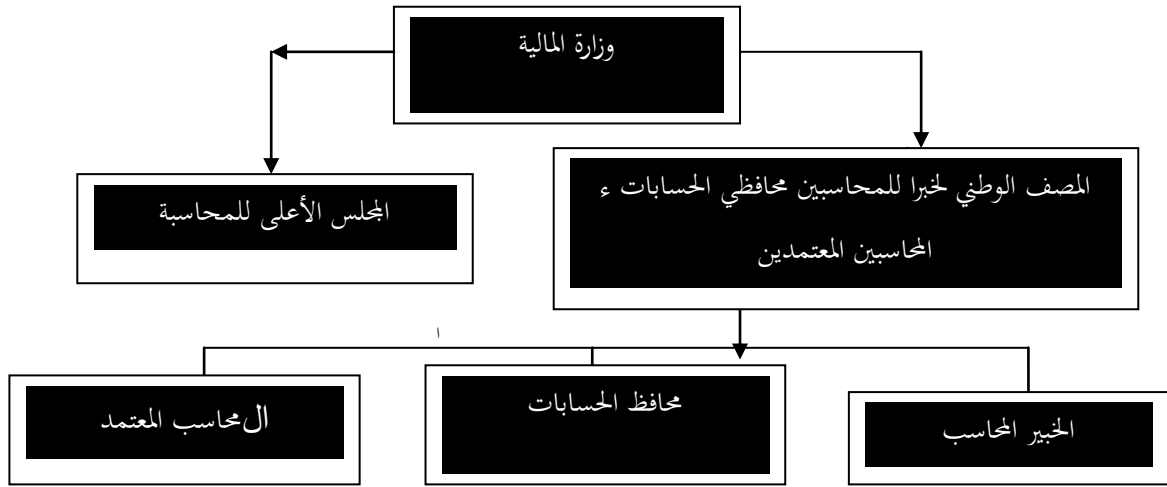
وتناولنا في هذه الدراسة هذه المهنة من ناحية قانونية تنظيمية محضة حيث يجب على المهني معرفة الهيئة أو الهيئات التي يخضع لها وهذا هو الجانب الذي عرف تغييرا مهما في القانون 01-10 المؤرخ في 29/06/2010 مقارنة بالقانون القديم رقم 91-2-08 المؤرخ في 27/04/1991 المتعلق بنفس المهنة.

حيث القانون رقم 01-10 مع مراعاة أحكام المادة 81 أعلاه تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون لاسيما القانون 08-91 المؤرخ في 27/04/1991 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

¹ القانون رقم 01-10 المؤرخ في 29/06/2010،، يتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية العدد 42

شكل 02

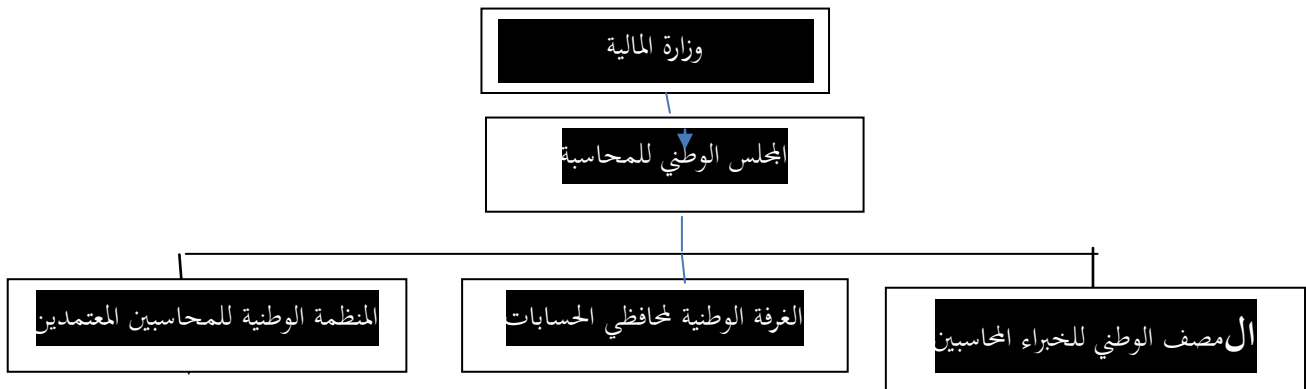
هرم الهيئات المشرفة في إطار القانون رقم 91-08



المصدر: من إعداد الباحث

➤ الهيئات التي ستشرف على مهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد
¹ نص القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29/06/2010 المتعلق بالمهن المحاسبية على إنشاء مجلس وطني للمحاسبة وتنظيمات مهنية ستعرض لها في هذا الجزء من الدراسة

الشكل رقم (03): هرم الهيئات المشرفة في إطار القانون رقم 10-01



المصدر: من إعداد الباحث

¹ - القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29/06/2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد،

موجب القانون أعلاه لاسيما المادة 04 منه يتم إنشاء مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، يتولى مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم متابعة المهن المحاسبية¹ ويضم المجلس ثلاث أعضاء منتخبين عن كل تنظيم مهني على الأقل، تحدد باقي تشكيلة أعضاء المجلس وتنظيمه وسيرة عن طريق التنظيم .

➤ التنظيمات المحاسبية

- مصف وطني للخبراء المحاسبين
- وغرفة لمحافظي الحسابات
- ومنظمة وطنية للمحاسبين المعتمدين

يتمتع كل منها بالشخصية المعنوية ويضم الأشخاص الطبيعيين او المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد حسب الشروط التي يحددها هذا القانون .

يسير كل منها المصف الوطني للخبراء المحاسبين، والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين مجلس وطني ينتخبه مهنيون كما يمكن إنشاء مجالس جهوية تعد أجهزة مهنية تكلف في إطار القانون .

1. بالسهر على تنظيم المهن وحسن ممارستها.
2. بالدفاع عن كرامة أعضائها واستقلاليتهم.
3. بالسهر على احترام قواعد المهن وأعرافها.
4. إعداد أنظمتها الداخلية التي يوافق عليها الوزير المكلف بالمالية وينشرها في اجل شهرين من تاريخ إيداعها
5. إعداد مدونة لأخلاقيتها المهنية
6. ابدأ الرأي في كل المسائل المرتبطة بهذه المهن وحسن سيرها

الفرع الرابع: شروط وكيفية الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب، ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.²

تطبيقا لإحكام المادة 7 من القانون رقم 10-01 المؤرخ في 2010/06/29. لا يمكن لأي خبير محاسب أو محافظ حسابات أو محاسب معتمد التسجيل في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في الجدول الوطنية لمحافظي الحسابات أو المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين ما لم يعتمد مسبقا من طرف الوزير المكلف بالمالية.

¹ القانون رقم 10-01 المؤرخ في 2010/06/29، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية العدد 42
² - المادة 7 من القانون رقم 10-01 المؤرخ في 2010/06/29

▪ تحديد شروط وكيفيات الاعتماد عن طريق التنظيم

يلزم الشخص الطبيعي أو المعنوي المترشح لممارسة المهنة بإرسال طلب الاعتماد، بواسطة رسالة موصى عليها إلى المجلس الوطني للمحاسبة مرفقا بالوثائق الإدارية القانونية للحصول على الاعتماد للممارسة مهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد يجب أن تتوفر الشروط الآتية

- أن يكون جزائري الجنسية

- أن يحوز شهادة لممارسة المهنة على النحو الآتي.

1. بالنسبة لمهنة الخبير المحاسب أن يكون حائزا لشهادة جزائرية للخبرة المحاسبية أو شهادة معترف بمعادلتها
2. بالنسبة لمهنة محافظ الحسابات أن يكون حائزا الشهادة الجزائرية لمحافظ حسابات أو شهادة معترف بمعادلتها
3. بالنسبة لمهنة المحاسب المعتمد أن يكون حائزا الشهادة الجزائرية للمحاسب أو شهادة تسمح له بممارسة المهنة.

- ترسل طلبات الاعتماد عن طريق رسالة موصى عليها أو تودع مقابل وصل استلام بصفة خبير محاسب او محافظ حسابات او محاسب معتمد الى المجلس الوطني للمحاسبة.

- يدرس المجلس الوطني للمحاسبة طلب الاعتماد ويتحقق لاسيما من مطابقتة للأحكام المنصوص عليها في المادتين 7 و8 من هذا القانون .

- يبلغ المجلس الوطني للمحاسبة لطالب قرار الاعتماد أو رفض معلل للطالب في اجل أربعة أشهر، وفي حالة عدم التبليغ بعد انقضاء هذا الآجل أو رفض الطلب يمكن تقديم طعن قضائي طبقا للتشريع الساري المفعول.

- يسجل المترشح سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا في الجدول، وتمنح له بطاقة مهنية تحدد اللقب والاسم أو عنوان الشركة والمهنة أو المهن الذي رخص بممارستها.¹

- يودي الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بعد الاعتماد وقبل التسجيل في المصف الوطني أو في الغرفة الوطنية أو المنظمة الوطنية وقبل القيام بأي عمل، اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا محل تواجد مكاتبهم بالعبارات التالية.

¹ القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29/06/2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية العدد 42

القسم

اقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملتي أحسن قيام وأتعهد
أن أخلص في تأدية وظيفتي وان أكنم سر المهنة واسلك
في كل الأمور سلوك التصرف المحترف الشريف
والله على ما أقوله شهيد

المصدر : المادة 44 امر رقم 71-82

▪ ممارسو المهن المحاسبية في الجزائر

يقسم المهنيون الذين يمارسون مهنة المحاسبة في الجزائر الى ثلاث فئات¹

- **الخبير المحاسب:** يعد خبيرا محاسبا كل شخص يمارس بصفة عادية، باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة، ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون، والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات. ويؤهل مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا القانون، لممارسة وظيفة محافظ حسابات يقوم الخبير المحاسب أيضا بمسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل ويعد الخبير المحاسب المؤهل الوحيد للقيام بالتدقيق المالي والمحاسبي للشركات والهيئات، ويؤهل لتقديم استشارات للشركات والهيئات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي، مهمة الخبير المحاسب هي بالأساس مهمة ظرفية أو مؤقتة، ويتعين على الخبير المحاسب أن يعلم المتعاقدين معه بمدى تأثير التزاماتهم والتصرفات الإدارية والتسيير التي لها علاقة بمهنته
 - **محافظ الحسابات:** يعد محافظ الحسابات في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لإحكام التشريع المعمول به ويضطلع محافظ الحسابات بالمهام التالية:
1. يشهد بان الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات.

2. يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.
3. يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير .
4. يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.
5. يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة

▪ يترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد التقارير التالية:

1. تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ
2. تقرير المصادقة على الحسابات
3. تقرير حول الاتفاقيات
4. تقرير خاص حول تفاصيل اعلي خمس تعويضات
5. تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين
6. تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم وحسب الحصص الاجتماعية
7. تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية
8. تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال
9. تحديد معايير التقرير وأشكال التقارير وأجال إرسال التقارير إلى الجمعية العامة وإلى الأطراف المعنية عن طريق التنظيم

- المحاسب المعتمد: المادة(41) من القانون 10-01 عرفت المحاسب المعتمد على أنه المهني الذي يمارس بصفة عادية باسمه الخاص و تحت مسؤوليته، مهمة، ضبط ومسك محاسبات المقاولات والهيئات التي تلجأ إلى خدماته¹

0 واجبات المهني في أداء مهنته وفي علاقته مع زبائنه وموكليه وأخلاقيات مهنة الخبير ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد:

- مسؤولية الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين
- واجبات المهني في أداء مهنته وفي علاقته مع زبائنه وموكليه

يجب على المهني أن يتحلى بدرجة عالية من النزاهة في أداء مهامه وان يحرص في حياته الخاصة والمهنية على تجنب كل تصرف من شأنه المساس بكرامة المهنة وشرفها، خصه أن يؤدي مهمته بصرامة وهدوء.

¹المادة(41) من القانون 10-01، المؤرخ في 06/29 / 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية العدد 42

- يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام القانوني
- يعد الخبير المحاسب والمحاسب المعتمد إثناء ممارسة مهمهما مسؤولين مدنيا تجاه زبائنهم¹ في الحدود التعاقدية
- يعد محافظ الحسابات مسول تجاه الكيان المراقب عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهمة
- ويعد متضامنا تجاه الكيان أو تجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام هذا القانون.
- يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات المسؤولية التأديبية إمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالتهن من مهامهم عن كل مخالفة أو تقصير تفني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم
- العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها في:
 - الإنذار.
 - التوبيخ
 - التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة أشهر.
 - الشطب من الجدول.

يقدم الطعن ضد هذه العقوبات التأديبية أمام الجهة القضائية المختصة طبقا للإجراءات القانونية المعمول بها وسارية المفعول وتحدد درجة الأخطاء والعقوبات التي تقابلها عن طريق التنظيم.

▪ حالات التنافي والموانع

لتحقيق ممارسات مهنة الخبير المحاسب، ومهنة محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد بكل استقلالية فكرية وأخلاقية، يعتبر متنافيا مع هذه المهن في مفهوم هذا القانون.²

- كل نشاط تجاري لاسيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية والمهنية.
- كل عهدة إدارية أو العضوية في مجلس مراقبة المؤسسات التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري غير تلك المنصوص عليها في المادة 46 أعلاه.
- الجمع بين ممارسات مهنة الخبير المحاسب، ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لدى نفس³ الشركة أو الهيئة.
- كل عهدة برلمانية.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 96-136 المؤرخ في 15/04/1996، يتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد .
الجريدة الرسمية رقم 24

² القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29/06/2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية العدد 42
³ المرسوم التنفيذي رقم 96-136 المؤرخ في 15/04/1996 يتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.
الجريدة الرسمية رقم 24

- كل عهدة انتخابية في الهيئة التنفيذية للمجالس المحلية المنتخبة.
- يمنع الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، القيام بأية مهنة في المؤسسة التي تكون لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة.
- كما يمنعون من البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منح تعويضات أو امتيازات أخرى وكذا استعمال أي شكل من أشكال الاشتهار لدى الجمهور.
- يمنع الخبير المحاسب، وحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة أو وظيفة تدخل ضمن اختصاصاتهم القانونية.
- طبقا للتشريع الساري المفعول وكذا الحالات المذكورة في المادتين 46 و52 من هذا القانون.¹ لا تتنافى ممارسة مهنة الخبير المحاسب، ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد مهام التعليم والبحث في مجال المحاسبة بصفة تعاقدية أو تكميلية. حيث يمنع محافظ الحسابات من:

- القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين.
- قبول ولو بصفة مؤقتة مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير.
- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها..
- ممارسة وظيفة مستشار حيائي أو مهنة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها.
- شغل منصب مأجور قي الشركة أو الهيئة التي راقبها اقل من ثلاث سنوات من أنتها عهده.

زيادة على حالات التنافي والموانع المنصوص عليها في المادة 715 مكرر 6 من القانون التجاري

لا يمكن تعيين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تحصلوا على اجور أو أتعاب أو امتيازات أخرى، لاسيما في شكل قروض أو تسبيقات أو ضمانات من الشركة أو الهيئة خلال الثلاث سنوات الأخيرة كمحافظي حسابات لدى نفس الشركة أو الهيئة.

▪ السر المهني

- يتعين على الخبير المحاسب، ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد كتم السر المهني تحت طائلة العقوبات المنصوص² عليها في المادتين 302.301 من قانون العقوبات.

¹ القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29/06/2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية العدد 42

² - المادتين 302.301 من قانون العقوبات

- لا يتقيد الخبير المحاسبي، ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بالسر المهني في الحالات المنصوص عليها في القانون و
لاسيما

- بعد فتح بحث أو تحقيق قضائين.

- بمقتضى واجب الاطلاع الإدارة الجباية على الوثائق المقررة.

- بناء على إرادة موكلهم.

- عندما يتمك استدعاؤهم للشهادة أمام لجنة الانضباط والتحكيم المقررة في المادة 5 من هذا القانون¹

▪ الممارسات غير مشروعية²

- يعد ممارسا غير شرعي لمهنة الخبير المحاسب، ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد كل شخص غير مسجل في الجدول أو تم توقيفه مؤقت لتسجيله أو شطبه من الجدول والذي يمارس أو يواصل في أداء العمليات المنصوص عليها في إحكام هذا القانون

- يعد كذلك ممارسا غير قانوني لمهنة الخبير المحاسب، ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد كل من ينتحل إحدى هذه الصفات أو تسميات شركة خبرة في المحاسبة أو شركة الحسابات أو شركة محاسبة أو أية صفة أخرى ترمي إلى خلق تشابه أو خلط مع هذه الصفات والتسميات.

▪ العقوبات والغرامات

يعاقب كل من يمارس مهنة الخبير المحاسب، ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بطريقة غير شرعية .

- بغرامة من 500.000 دج إلى 2.000.000 دج

يعاقب في حالة العود مرتكب المخالفة.

- بالحبس تتراوح مدته من ستة (6) أشهر إلى سنة (1) واحدة وتضاعف الغرامة

المبحث الثاني: عرض وتحليل الدراسات السابقة:

بالنسبة للدراسات السابقة، كان من الصعب إيجاد دراسات تتناول نفس الموضوع. وعليه نعرض أهم الدراسات القريبة من هذه الدراسة. تتناول نفس موضوع الدراسة، ومن هذا المنطلق سيتم استعراض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

المطلب الأول: الدراسات في البيئة الجزائرية

الدراسة الأولى = حنان عجيلة (نوفمبر 2019) إصلاح مهنة المحاسب المعتمد في ضوء النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية³ دراسة ميدانية لمحاسبين معتمدين بالجنوب الشرقي للجزائر

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 136-96 المؤرخ في 15/04/1996 يتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. الجريدة الرسمية رقم 24

³ حنان عجيلة (نوفمبر 2019)، إصلاح مهنة المحاسب المعتمد في ضوء النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية³ دراسة ميدانية لمحاسبين معتمدين بالجنوب الشرقي للجزائر

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة فعالية الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر على مهنة المحاسب المعتمد مع محاولة تحديد سبل تطويرها، من خلال إشكالية تتمحور حول: ما هي انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر، وما هي متطلبات تطوير هذه المهنة من وجهة نظر المحاسبين المعتمدين، ففي ظل التطورات العالمية خاصة منها المالية والمحاسبية، فرض على الجزائر تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي في خطوة منها نحو تحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، وقد كان لتطبيق هذا النظام عدة انعكاسات وآثار على مختلف جوانب البيئة المحاسبية الجزائرية من أهمها مهنة المحاسب المعتمد، سواء تعلق الأمر بالجانب التنظيمي لها أو بجانب الممارسة المحاسبية لها.

دراسة ميدانية على عينة من المهنيين غالبيتهم محاسبين معتمدين باستخدام أداتي الاستبيان والمقابلة، بغية تقييم واقع مهنة المحاسب المعتمد في ظل تطبيق النظام المحاسبي والوصول إلى متطلبات تطوير هذه المهنة من وجهة نظرهم.

تحليل ومناقشة النتائج واختبار الفرضيات تم التوصل إلى أن هناك توافق بين تنظيم مهنة المحاسب المعتمد وتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، كما ساهم تطبيقه في تسهيل مزاولة مهنة المحاسب المعتمد

النتائج تبقى هناك مجموعة من التحديات التي مازلت تواجه المحاسب المعتمد أثناء تأديته لمهامه ينبغي تحقيق المتطلبات الضرورية لمواجهتها.

الدراسة الثانية - محمد بوشوشة (2021) معوقات تطور مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر¹

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم العوائق التي تواجه تطور مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر في ضوء لقانون 10.01، والتي عانت لوقت كبير من التهميش سواء من طرف السلطات العمومية بالتوجه نحو تهميشها وإغائها نهائياً، أو من طرف الأكاديميين والباحثين الذين ركزت أغلب بحوثهم ودراساتهم على مهنتي محافظ الحسابات والخبير المحاسب،

وقد توصلت الدراسة إلى أنه هناك العديد من المؤشرات على نية السلطات العمومية في تهميش المهنة أولاً ثم إغائها نهائياً من قائمة مهن المحاسبة المستقلة والإبقاء فقط على مهنتي محافظ الحسابات والخبير المحاسب.

وتتمثل أهم هذه المؤشرات في: جعل المهنة في ذيل ترتيب المهن بمهام محدودة جداً، إمكانية ممارسة نفس مهام المحاسب المعتمد من طرف محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، وضع شروط تعجيزية للالتحاق بالمهنة، عدم وجود مسارات للترقية لممارسة مهن أعلى، إنشاء منظمة مهنية بصلاحيات محدودة .

الدراسة الثالثة - فيروز حويلدات (2015): واقع تطوير مهنة المحاسبة في ظل عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر - دراسة

تحليلية تقييمية خلال الفترة 2010-2015.¹

¹ - الدراسة الثانية - محمد بوشوشة (2021) معوقات تطور مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

تناولت هذه الدراسة موضوع " واقع تطوير مهنة المحاسبة في ظل عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية خلال الفترة 2010-2015" والتي هدفت الباحثة من خلالها إلى تقييم واقع مهنة المحاسبة بعد خمس سنوات من عملية إصلاحها منذ صدور القانون 10-01 وحتى يومنا هذا، من أجل معرفة المشاكل والتحديات التي تواجهها ومحاولة وضع تصور متكامل لسبل تطوير مهنة المحاسبة ضمن إطار عملية الإصلاح المحاسبي، وذلك من خلال معالجة إشكالية أساسية تتمحور حول مدى استجابة مهنة المحاسبة لعملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر. ومن أجل تحقيق ذلك وبعد استعراض الإطار النظري للدراسة قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية تم خلالها توزيع 80 استبيان على عينة من المهنيين والأكاديميين المهتمين بالمهنة، ومن خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها واختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير مهنة المحاسبة وعملية إصلاح مهنة المحاسبة في الجزائر، حيث تبرز الأهمية المعنوية لتنظيم مهنة المحاسبة مقارنة بالأهمية غير المعنوية لدور الهيئات المحاسبية المهنية؛ والتأثير المعنوي السلبي للأداء العلمي والمهني للمحاسبين على تطوير مهنة المحاسبة في الجزائر.

الدراسة الرابعة - بلعور سليمان، قطيب عبد القادر (أفريل 2018) واقع مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.² تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول تحديات ومتطلبات مزاول مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، دف الوقوف على التحديات التي تواجهها مهنة المحاسبة في ظل التحولات التي تشهدها الجزائر للوصول إلى المتطلبات التي تحتاجها في ظل هذا الوضع الجديد، ولتحقيق ذلك قام الباحثان بدراسة الواقع المحاسبي في الجزائر من خلال تقييم عناصر البيئة المحاسبية وكذا آليات تنظيم مهنة المحاسبة في ظل تطبيق القانون 10-01.

ثم قاما بدراسة ميدانية باستخدام الاستبيان الذي وجه للمهنيين والأكاديميين وبعض الطلبة في مجال المحاسبة والمالية. ليظهر من خلال تحليل نتائج الاستبيان المتمثلة في تقييم ممارسة مهنة المحاسبة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي وتأثيرها بتحديات ومعوقات تؤثر سلبا على مستقبل المهنة للوصول إلى حلول ومتطلبات تؤدي إلى ممارسة أفضل للمهنة، وح ود خلل كبير بين كل من عملية التنبؤ والتطبيق ومزاول مهنة المحاسبة بشكل ملائم كما استخلص الباحثان وبناء على آراء المستجوبين مجموعة من التحديات التي تحول دون تطبيق النظام المحاسبي المالي وامتهان المحاسبة في الجزائر، الأمر الذي تطلب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المتطلبات لنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي ومزاول مهنة المحاسبة في الجزائر.

الدراسة الخامسة - عمر شريف (2012) التنظيم المهني للمراجعة دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف³

1 - فيروز خويلدات (2015): واقع تطوير مهنة المحاسبة في ظل عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية خلال الفترة 2010-2015

²- بلعور سليمان، قطيب عبد القادر (أفريل 2018) واقع مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

³- عمر شريف (2012) التنظيم المهني للمراجعة دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف

تناولت هذه الرسالة دراسة مقارنة للتنظيم المهني للمراجعة في ثلاثة بلدان تربطها العديد من الخصائص التاريخية والاقتصادية وهي الجزائر وتونس والمملكة المغربية وقد تمت المقارنة من خلال عناصر التنظيم المهني للمراجعة المتمثلة في الإطار العام للممارسة المهنية، الهيئات المهنية المشرفة على تنظيم المهنة، معايير المراجع دستور آداب وسلوك المهنة، وعلى ضوء الدراسة للمقارنة لعناصر التنظيم المهني للمراجعة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، فقد تم التوصل إلى أن التنظيم الحالي للمهنة في الجزائر لا يتوفر على العديد من الخصائص والمتطلبات الكفيلة بنجاح وتطور المهنة، وقد تم البحث في مساهمة لتطوير التنظيم المهني للمراجعة في الجزائر بما يسمح بالارتقاء بمستوى المهنة وتحقيق أهدافها

المطلب الثاني: الدراسات في البيئة الخارجية

حيث تشمل على كل من الدراسات السابقة التي ذات علاقة بموضوع البحث خارج البيئة الجزائرية، وسيتم عرضها حسب الآتي:

الدراسة الأولى- الفاتح الأمين(2013) : أثر قانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في تطوير الأداء العلمي والمهني في السودان تناولت هذه الدراسة دور قانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في تطوير الأداء العلمي والمهني في السودان، وتكررت مشكلة الدراسة بشكل أساسي في الدور الذي يمكن أن يساهم به وجود قانون لتنظيم مهنة المراجعة والمحاسبة في تحسين الأداء العملي والعلمي، وبناء على ذلك تم وضع الفرضيات التالية: وجود قانون لتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في السودان يساهم في تطوير الأداء الأكاديمي في المحاسبة، توجد علاقة بين وجود قانون لتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وتطوير الأداء المهني للمحاسبين والمراجعين؛ هناك مبادئ ومهام متسقة يجب استيفائها من قبل كل مجلس مهني للمحاسبة والمراجعة، في أهدافه هدف منها إلى تقديم محاولة يتمكن من خلالها مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة من تحقيق التي تصب في تحقيق المصلحة العامة والمحدد في دستور الاتحاد الدولي للمحاسبين والتي تعنى بتطوير الأداء المهني، وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود قانون لتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة يساعد في تطوير الأداء الأكاديمي والمهني، إن التطوير المهني المستمر تستوجب البيئة التي يعمل فيها المحاسب. ولقد أوصى الباحث بضرورة تبني برنامج لتدريب الأساتذة بالجامعات على برنامج التعليم المحاسبي، تشجيع المحاسبين المهنيين المؤهلين أكاديميا للعمل بمؤسسات التعليم العالي وإصدار النشرات والدوريات التعريفية بكل ما يتم إصداره من معايير محلية ودولية.

الدراسة الثانية:

ShawkiM.Farag(2009) The profession in Egypt: Its origin and development accounting

المحاسبة في مصر: أصلها وتطور مهنة المحاسبة¹

¹ ShawkiM.Farag(2009) The profession in Egypt: Its origin and development accounting

هدفت هذه الدراسة إلى مراجعة تطور مهنة المحاسبة في مصر مع تقديم وجهات النظر اللازمة لفهم وتقييم المشهد المعاصر والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عليها وعلى تطورها في كل مرحلة من المراحل الثلاث التي مرت ا خلال الفترة (1883 - 2008)، وقد جاءت الدراسة في شكل سرد تاريخي لظهور وتطور مهنة المحاسبة في مصر بالاعتماد على المراجع المختلفة. وقد توصلت الدراسة على عدة نتائج أهمها: ضرورة تطوير نظام التعليم المحاسبي، حاجة المحاسبين خاصة حديثو التخرج إلى التدريب المهني وتطوير الدور المهني للجمعيات المهنية ذات العلاقة بالمحاسبة وتدقيق الحسابات، كما ينبغي على مهنة المحاسبة توقع المتغيرات في الوقت المناسب من اجل الاستجابة للاحتياجات المتغيرة للمجتمع

تطرق هذه الدراسات التي إصلاح وتطور مهنة المحاسبة والمحاسب المعتمد وسوف يعرض الباحث في هذا الجزء جملة من الدراسات التي استفاد منها في دراسته الحالية، ثم يقدم تعليقا على ما جاء في هذه الدراسات، وكيفية توظيفها لخدمة هذه الدراسة

المطلب الثالث: التعليق على الدراسات السابقة:

الفرع الأول: التعليق على الدراسة

أولا : التعليق على الدراسات السابقة في البيئة الجزائرية

هدفت الدراسات السابقة في الجزائر إلى دراسة ممارسات مهنة المحاسبة وواقع المحاسب المعتمد عن طريق إجراء دراسات ميدانية اعتمدت على تقنيتي الاستبيان والمقابلة، هذه الدراسات السابقة اهتمت بتنظيم مهنة المحاسبة فضلا عن تطور مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر.

ثانيا : التعليق على الدراسات السابقة خارج البيئة الجزائرية

الفتاح الأمين(2013) : اهتمت هذه الدراسة بأثر قانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في تطوير الأداء العلمي والمهني في السودان، تناولت هذه الدراسة دور قانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في تطوير الأداء العلمي والمهني في السودان، -: اختلفت الدراسات من حيث المكان والزمان لكن الهدف واحد مخرجات الدراسات تنظيم ونطور مهنة المحاسبة

ShawkiM.Farag(2009) The profession in Egypt: Its origin and development
accounting

المحاسبة في مصر: أصلها وتطور مهنة المحاسبة

تطور مهنة المحاسبة في مصر مع تقديم وجهات النظر اللازمة لفهم وتقييم المشهد المعاصر والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد - جاءت الدراسة في شكل سرد تاريخي لظهور وتطور مهنة المحاسبة في مصر بالاعتماد على المراجع المختلفة.

- تشابه الدراستين من حيث المضمون والهدف في تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة واختلفت الدراستين في الزمان والمكان.

الفرع الثاني : المقارنة بين الدراسات

سنحاول التطرق إلى المقارنة بين الدراسة الحالية والدراستان السابقتين من خلال أوجه التشابه والاختلاف.

أوجه التشابه والاختلاف.

حيث نجد أن:

دراسة حنان عجيلة 2015 قد اهتمت بموضوع إصلاح مهنة المحاسب المعتمد في ضوء النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدول

➤ التشابه

- تشابه الدراستين من حيث المضمون واختلاف الهدف من دراستي تبرير ما هي التحديات التي تواجه المحاسب المعتمد أما دراستها أصالح مهنة المحاسب المعتمد في ظل النظام المحاسبي المالي. أم دراسة - محمد بوشوشة (2021) قد اهتمت بموضوع معوقات تطور مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر والتي عانت لوقت كبير من التهميش سواء من طرف السلطات العمومية بالتوجه نحو تهميشها وإغائها نهائيا.
- تشابه الدراستين من حيث المضمون والهدف فدراستنا هدفت إلى التحديات التي تواجه المحاسب المعتمد أما دراسة الباحث هدفت إلى معوقات تطور المحاسب المعتمد

أما دراسة عمر شريفني (2012) قد اهتمت بموضوع التنظيم المهني للمراجعة دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية, ناولت هذه الرسالة دراسة مقارنة للتنظيم المهني للمراجعة في ثلاثة بلدان تربطها العديد من الخصائص التاريخية والاقتصادية وهي الجزائر وتونس والمملكة المغربية.

➤ الاختلاف

- هناك اختلاف من حيث الهدف فهدف الباحث قمي الدراسة التنظيم المهني للمراجعة إما دراستنا الحالية فقد درست التطور التاريخي والقانون للمحاسبة والمحاسب المعتمد في الجزائر.

دراسة فيروزخويلدات 2015 وبلعور سليمان، قطيب عبد القادر (أفريل 2018) تشابه الدراستين من حيث المضمون واختلاف الهدف دراستي تبرز التحديات التي تواجه المحاسب المعتمد أما الدراستين واقع وتطور مهنة المحاسبة في ظل النظام المحاسبي المالي في الجزائر

خلاصة الفصل الأول:

على ضوء الأسس النظرية للدراسة تناولنا تعريف مراحل تطور ونشأة مهنة المحاسبة والمحاسب المعتمد في الجزائر وتغير الظروف التي عاشتها البلاد منذ الاستقلال, كانت الجزائر تابعة اقتصاديا لفرنسا برغم من استقلالها السياسي لعدم امتلاكها للإمكانيات المادية والبشرية باعتبارها خارجة من مرحلة صعب تتطلب الوقت لتنظيم مهنة المحاسبة, فبدأت أولا بإنشاء الأمر 71-82 التضمن تنظيم مهنة الخبير المحاسب والمحاسب المعتمد ومخطط محاسبي وطني للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية المعنية بتطبيقه سنة 1976 (الأمر 35-75)¹ وتلها إنشاء مجلس المحاسبة لرقابة الأموال سنة 1980 (القانون 05-80) وإصدار القانون المنظم لمهن المحاسبة سنة 1991 (القانون 08-91)² إلى غاية الإصلاح المحاسبي سنة 2010 ' القانون 01-10 وما أنجز عنه من قوانين ومراسيم تنفيذية باعتباره نقطة تحول هامة في تنظيم مهنة المحاسبة والمهنيين في الجزائر 12

¹ القانون رقم 01-10 المؤرخ في 29/06/2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية العدد 42

² القانون 08-91 المؤرخ في 27/04/1991 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

الفصل الثاني : الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد

في الفصل الأول من هذه الدراسة عرفنا التطور التاريخي والقانوني لمهنة المحاسبة و مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر وتناولنا فيه المفاهيم النظرية للجانب القانوني والتطورات التاريخية لمهنة المحاسبة والمحاسب المعتمد, ومن اجل الإلمام على موضوع الدراسة والإجابة على المشكلة المطروحة سنحاول في هذا الفصل إسقاط ذلك الفصل النظري على الجانب التطبيقي للدراسة, وما هي تطوراتها من وجهة نظر المحاسبين المعتمدين في الجزائر, ولتحقيق الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتقديم الخلفية النظرية للدراسة, أما بالنسبة للتكوين الميداني فقد تم استخدام الاستبيان لجمع البيانات والتعرف على هذه التطورات المحاسبية في بيئة الأعمال الجزائرية, من خلال تحليل الدراسة الميدانية لمعرفة واقع مهنة المحاسبة والمحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية ولتطبيق الهدف سنتناول المواضيع التالية.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة

الأدوات المستعملة في جمع البيانات والمعلومات نظرا لارتباط موضوع بحثنا بدراسة تحليلية فقد اعتمدنا على الاستبيان،

الفرع الأول: مصادر جمع البيانات

يتناول هذا المطلب عرض الطريقة المتبعة في الدراسة من خلال التعريف على مجتمع وعينة الدراسة واهم مصادر البيانات وأدوات جمع البيانات.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

أولا المجتمع: يتكون مجتمع الدراسة من المهنيين المعتمدين في ولاية ورقلة , من محاسبين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين لسنة 2021 حسب بناء على معطيات المصنف الجهوي لولاية ورقلة والذي بلغ عددهم 67 مهني بناء على قوائم مفوضي المنظمة بالولاية وبحكم أن الاستبيان يهدف إلى معرفة تطابق وجهات نظر المهنيين وبحكم أن المحاسب هو الشخص المؤهل لذلك قمنا بإرسال الاستبيان إلى جميع أفراد العينة .

الجدول رقم 01 توزيع المجتمع حسب الوظيفة

المهنيين	الخبير المحاسب	محافظ الحسابات محاسب معتمد	محاسب المعتمد	المجموع
العدد	5	52	10	67

يتضح من الجدول أن العدد الأكبر من المجتمع يتكون من مزدوجي الوظيفة (محافظ حسابات ومحاسب معتمد في نفس الوقت)

ثانيا: العينة: تم اختيار عينة من المهنيين المعتمدين وبلغ عددهم 67 فرد ومن اجل جمع وجهات نظر متعددة حاولنا الوصول إلى جميع أفراد العينة إما عن طريق الاتصال المباشر أو بإرسال الاستبيان الكتروني في البريد الالكتروني لإفراد العينة استهدف الاستبيان العينة وتم اختيار العينة بشكل قصدي كونهم ذوي خبرة ومعرفة.

الجدول 02 توزيع مجتمع الدراسة والنسبة المئوية

المهنيين	العدد	% النسبة
الخبير المحاسب	5	7.46 %
محافظ الحسابات ومحاسب معتمد	52	77.61 %
المحاسب المعتمد	10	14.93 %
المجموع	67	100

المصدر من إعداد الباحث

عينة من المهنيين المعتمدين وبلغ عددهم 67 فرد

المطلب الثاني: أدوات الدراسة:

يطرح أمامه مشكل الأدوات المستعملة في جمع البيانات والمعلومات ونظراً لارتباط موضوع بحثنا بدراسة تحليلية فقد اعتمدنا على الاستبيان، ومعرفة المراحل التي قمنا بها للإعداد هذا الاستبيان وطريقة توزيعه والتعريف بالعينة المدروسة وفي الأخير الصعوبات التي واجهتها.

الفرع الأول: اختيار طريقة الاستبيان

نظراً لطبيعة الدراسة وطبيعة المعلومات الواجب جمعها من أجل اختبار الفرضيات والإجابة على الإشكالية الرئيسية تما اختيار أداة الاستبيان، واستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والاستعانة أيضاً ببرنامج (كسل)

1. الاستبيان وهو أهم أدوات البحث التي اعتمدت عليها دراستنا لجمع البيانات والمعلومات وأكثر موضوعية من خلال إجابات المعنيين الذين لا يحمل الاستبيان أي معلومات شخصية عنهم كالاسم مما يحفز على إعطاء المعلومات الموثقة والصحيحة.
2. إعطاء الوقت الكافي للمعني في التفكير في الأسئلة مما يقلل الضغط عليه ويدفعه إلى التدقيق في الإجابة .
3. سهولة الحصول على المعلومات من عدد كبير من أفراد العينة المختلفين وبأقصر وقت ممكن كل هذا من جهة ومن جهة أخرى كان علينا الأخذ بهذه الطريقة لكي تكون النتائج المراد الأصول إليها دقيقة وأكثر جدية.

الفرع الثاني: إعداد الاستبيان :

يعتبر الاستبيان من أهم الأدوات البحثية التي استخدمناها لتحليل رأي العينة الموجه لها الاستبيان، حيث يمثل الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها، تم تصميمه بغرض جمع البيانات الأولية من أفراد العينة لمعرفة واقع مهنة المحاسبة وقد تم الاعتماد في التصميم على عدد من الدراسات السابقة مع إجراء بعض التعديلات بما يتوافق وفرضيات الدراسة للحصول على أكبر عدد ممكن من البيانات والوقوف على وجهات نظر مختلفة للإفراد العينة، تم إعداده وتوزيعه من اجل جمع البيانات اللازمة حيث تفيد في حل إشكالية الدراسة، مع مراعاة مجموعة من النقاط كما يلي:

1. أن تكون صياغة العبارات بأسلوب يفهمه جميع أفراد العينة الموجه لها الاستبيان وبلغة مفهومة
2. أن تكون صياغة العبارات توصل المعنى الكامل والصحيح لقارئ الاستبيان وفهم المضمون بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة
3. الاعتماد على آراء الأساتذة والممارسين للمهنة المحاسبة لضبط الاستبيان أكثر وحذف الأسئلة الغير مستهدفة واستبدالها بأسئلة أخرى ذات معنى صحيح.

الفرع الثالث : صدق وثبات الاستبيان:

وللتأكد من مدى صدق الاستبيان كأداة لجمع المعلومات اللازمة للدراسة، التي تم اختيارها وعرضها على مجموعة من المحكمين من هيئة التدريس ذوي الاختصاص لأخذ وجهة نظرهم والاستفادة من خبرتهم وأراءهم في التعديل والتحقق من دقة صياغة أسئلة الاستبيان وملائته ومدى شمول الاستبيان لمشكل الدراسة وقد تمت الاستجابة لأراء المحكمين في ضوء المقترحات المقدمة وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية كما هو موضح في الملحق رقم 02

جدول 03 المقارنة بين عدد فقرات الاستبيان في الصورة الأولى والنهائية

النوعين	الصورة الأولى	الصورة النهائية
مجموع عدد فقرات الاستبيان	30	28

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على خطوات الاستبيان

الجدول 04 معامل ألفا كرونباخ

العدد	النسبة
28	91.6

المصدر من إعداد الباحث

يتبين من خلال الجدول حيث تم حذف فقرتين من استمارة الاستبيان الأولية والإبقاء على 28 فقرة في الاستمارة النهائية. وبعدها تم توزيع الاستبيان على جميع ممارسي مهنة المحاسبة في ولاية ورقلة.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها

المطلب الأول: دراسة النتائج المتعلقة بآراء المستجوبين اتجاه محاور الاستبيان

الفرع الأول: توزيع الاستبيان

وبعد أن تم إعداد الاستبيان في شكله النهائي جاءت مرحلة توزيعه قمنا بتوزيعه بالاعتماد على طريقتين قصد الوصول إلى أكبر عدد ممكن.

1. : الاتصال المباشر بأفراد العينة.

2. إرسال رسائل الكترونية في عناوين بريدهم الالكتروني.

■ الأساليب المعالجة الإحصائية

تطلبت دراستنا استخدام الأساليب الإحصائية التالية

تم استخدامه للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات أداة القياس والمتمثلة في ثبات الاستبان وانه ذات جودة عالية .

• البرمجة الإحصائية IBM SPSS 26

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية IBM SPSS26 لتحليل كل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة ومن خلاله تم استخراج مايلي:

- النسب المئوية
- المتوسط الحسابي
- الانحراف المعياري
- مقياس لكارث (likert)

الفرع الثاني: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود الموضوعية اهتمت هذه الدراسة بالإجابة على الموضوع النظري للدراسة والمرتبط أساسا بالتحديات التي تواجه المحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية بكل من الإجراءات العملية للمهنة المحاسبة من خلال مساهمة المهنيين في اكتشاف النقائص والأخطاء وتحسين جودة مهنة المحاسبة

الحدود البشرية شملت هذه الدراسة المهنيين المعتمدين في ولاية ورقلة معطيات (المصف الجهوي)

الحدود الزمنية تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع الاستبيان وتاريخ آخر استلام للاستمارة الاستبيان من 01 إلى 30 افريل 2022

جدول 05: مقياس الإجابة على بنود الاستبيان وفقا لمقياس لكارث الثلاثي.

التصنيف	موافق	محايد	غير موافق
الترميز	1	2	3

المصدر من إعداد الباحث

الفرع الثالث: معالجة الاستبيان،

سنتطرق للخصائص الديمغرافية للأفراد العينة (الجنس . المستوى العلمي . الوظيفة . الخبرة) وذلك كما هو مبين في الجداول التالية

الجدول 06 : الاستمارات الموزعة على أفراد العينة

النسبة المئوية	المجموع	الاستبيان الإلكتروني	الاستبيان العادي	البيانات
100%	67	67	0	عدد الاستمارات الموزعة
46.27%	31	31	0	عدد الاستمارات الغير مسترجعة
53.73%	36	32	0	الاستمارات الصالحة للمعالجة وتحليل البيانات

المصدر من إعداد الباحث

الفرع الرابع: تحليل نتائج الاستبيان حسب البيانات الشخصية

انطلاقاً من عدد استمارات المقبولة في الدراسة:

جدول: 07 : متغير الجنس

الجنس	ذكر	أنثى
الترميز	1	2

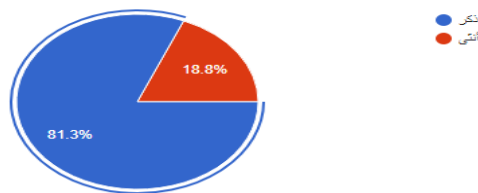
المصدر من إعداد الباحث

جدول: 07 توضيح توزيع افراد العينة حسب الجنس

النسبة	التكرارات	الفئات
81.2%	30	ذكر
18.8%	6	أنثى
100%	36	المجموع

من خلال الجدول 07 نلاحظ أن نسبة مشاركة الذكور في الاستبيان كانت 81.20 في المائة في حين بلغت نسبة مشاركة الإناث 18.8 في المائة وهذا يدل على أن اهتمام الذكور بمهنة المحاسبة أكثر من الإناث. وهذا راجع لطبيعة المهنة وما تتطلبه.

الجنس



جدول 08 متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	من 5 الى 10 سنوات	من 10 الى 15 سنة	أكثر من 15 سنة
الترميز	1	2	3	4

المصدر من إعداد الباحث

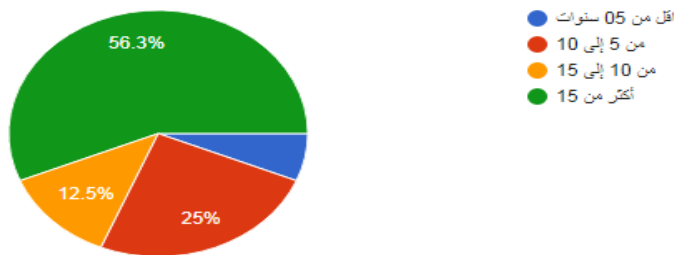
جدول: 08 توضيح توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة

النسبة	التكرارات	الفئات
6.2%	3	اقل من 5 سنوات
25%	9	من 5 سنوات إلى 10 سنة
12.5%	4	من 10 سنوات إلى 15 سنة
56.3%	20	أكثر من 15 سنة
100%	36	الجموع

المصدر من إعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم 8 أن النسبة الكبرى لعدد السنوات الخبرة للأفراد العينة كانت للذوي الخبرة الأكثر من 15 سنة حيث شكلت نسبة 56.30 في المائة من إجمالي العينة. ويليه ذوي الخبرة للفئة ما بين 5 إلى 10 سنوات بنسبة 25 في المائة ويليه ذوي الخبرة للفئة ما بين 10 إلى 15 سنة بنسبة 12.5 في المائة أما ذوي الأقل خبرة من 5 سنوات فكانت نسبتها ضعيفة شكلت 6.2 في المائة وتدل هذه النتائج أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة جيدة مما ينعكس إيجابيا على نتائج الدراسة

عدد سنوات الخبرة



الجدول 09 متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	اللسانس	ماستر/ماجستير	دكتوراه	تكوين مهني
الترميز	1	2	3	4

المصدر من إعداد الباحث

جدول: 09 يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الأكاديمي:

الفئات	التكرار	% النسبة
ليسانس	16	46.8%
ماستر. ماجستير	11	31.3%
دكتوراه	3	9.4%
تكوين مهني	6	12.5%
المجموع	36	100%

المصدر من إعداد الباحث

تم تقسيم عينة الدراسة بتحديد المؤهل العلمي لإفراد العينة حسب الشهادات (ليسانس؛ ماستر؛ ماجستير؛ دكتوراه؛ تكوين مهني) الملاحظ من خلال الجدول رقم 9 توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي بلغ 46.80 في المائة بنسبة لحاملي شهادة الليسانس ثم تليها نسبة 31.3 في المائة من حملة الماستر /الماجستير وهما الفئة الأكثر تكرار في عينة الدراسة وما يفسر ذلك إلمام هذه الفئة بالجانب التقني والنظري وبالتالي الحصول على نتائج أكثر ملائمة لموضوع البحث، تليها فئة حاملي شهادات التكوين المهني و 12.5 من المائة والتي تعتمد بالدرجة الأولى على الجانب التطبيقي وفي الأخير المحصلين على شهادة الدكتوراه بنسبة 9.4 من المائة- نستنتج مما سبق أن أفراد العينة من ذوي الكفاءة والمستوى الأكاديمي العالي مما يضيفي على الإجابات مصدقيه ودقة

جدول 10 المتغير الوظيفي للمهنة

الوظيفة	محاسب معتمد	محافظ حسابات	خبير محاسب
الترميز	1	2	3

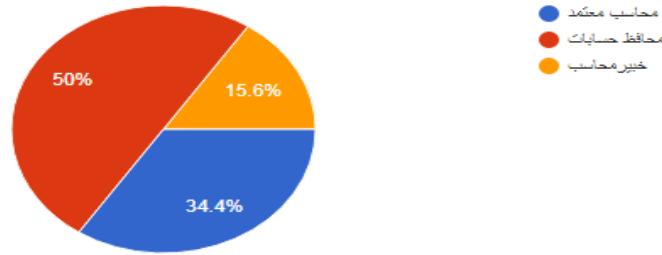
المصدر من إعداد الباحث

جدول 10 توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
خبير المحاسب	5	15.6%
محافظ الحسابات /محاسب معتمد	18	50%
محاسب المعتمد	13	34.4%
المجموع	36	100%

المصدر : من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS

الوظيفة: نلاحظ أن أكثر فئة وظيفية شاركت في لأجابه على أسئلة الاستبيان هي الفئة الثانية أي الفئة مزدوجي الوظيفة محاسب معتمد ومحافظ حسابات بنسبة 50 في المائة (18 فرد) وهذا نظرا لأنها الفئة الأكثر ميدانيا تليها فئة المحاسب المعتمد الفئة الثالثة بنسبة 34.4 في المائة ما يعادل (13 فرد) من إجمالي العينة الفئة الأولى خبير محاسب بنسبة 15.6 في المائة ما يعادل 5 أفراد من إجمالي العينة وهذا ما سيعكس لنا الفئة الأكثر تحكما الإطار الوظيفي للمهنة .



المبحث الثاني: تفسير ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية.

المطلب الأول: تفسير النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه محاور الاستبيان

سنحاول عرض نتائج الدراسة بخصوص كل سؤال من الأسئلة المقدمة ثم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من محاور الاستبيان وهذا بالاعتماد على التحليل الاستنباطي بتحليل المحتوى.

الجدول الموالي يبين ملخص توزيع النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاتجاه العام لكل فقرة من فقرات الاستبيان في المحاور الثلاثة

جدول 11: جدول التحليل الكمي

رقم العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف	النسبة	T Test	اتجاهها لغير	رتبة العبارة			
										3	2	1
23	9,4	6,3	84,4	2,752	0,61	91,73	12,33	موافق	1	3	2	1
28	12,5	6,3	81,3	2,69	0,68	89,67	10,15	موافق	2	3	2	1
27	12,5	9,4	78,1	2,656	0,69	88,53	9,51	موافق	3	3	2	1
13	15,6	6,3	78,1	2,625	0,74	87,50	8,45	موافق	4	3	2	1
8	18,8	6,3	75	2,564	0,79	85,47	7,14	موافق	5	3	2	1
1	18,8	9,4	71,9	2,533	0,79	84,43	6,84	موافق	6	3	2	1
20	21,9	3,1	75	2,531	0,83	84,37	6,40	موافق	7	3	2	1
2	25	6,3	68,8	2,44	0,88	81,33	0,05	موافق	8	3	2	1
4	25	6,3	68,8	2,44	0,88	81,33	5,00	موافق	9	3	2	1
5	18,8	18,8	62,5	2,439	0,79	81,30	5,56	موافق	10	3	2	1

11	موافق	5,16	80,27	0,79	2,408	59,4	21,9	18,8	10
12	موافق	4,83	79,23	0,78	2,377	56,3	25	18,8	3
13	موافق	4,83	79,23	0,78	2,377	56,3	25	18,8	7
14	موافق	4,83	79,23	0,78	2,377	56,3	25	18,8	26
15	محايد	3,85	77,07	0,81	2,312	53,1	25	21,9	14
16	محايد	3,24	76,07	0,87	2,282	56,3	15,6	28,1	6
17	محايد	2,80	75,07	0,9	2,252	56,3	12,5	31,3	12
18	محايد	1,83	71,97	0,87	2,1592	46,94	21,9	31,3	16
19	محايد	1,43	70,90	0,89	2,127	46,9	18,8	34,4	11
20	محايد	1,09	69,87	0,88	2,096	43,8	21,9	34,4	25
21	محايد	0,00	66,67	0,87	2	37,5	25	37,5	21
22	محايد	-0,68	64,63	0,9	1,939	37,5	18,8	43,8	9
23	محايد	-1,43	62,57	0,86	1,877	31,3	25	43,8	17
24	محايد	-1,38	62,57	0,89	1,877	34,4	18,8	46,9	24
25	محايد	-1,30	62,50	0,96	1,875	40,6	6,3	53,1	19
26	محايد	-2,55	59,37	0,86	1,781	28,1	21,9	50	15
27	محايد	-2,64	58,40	0,94	1,752	34,4	6,3	59,4	22
28	محايد	-3,56	56,23	0,88	1,687	28,1	12,5	59,4	18

جدول 11 مقياس درجة الموافقة

المستوى	المتوسط المرجح
غير موافق	من 1 إلى 1.66
محايد	من 1.67 إلى 2.33
موافق	من 2.34 إلى 3

المصدر: من إعداد الباحث

وتتمثل عبارات المحاور الثالث وفقاً لما يلي :

المحور الأول : بيئة الأعمال الجزائرية تؤثر بشكل إيجابي على ممارسة مهنة المحاسب

المعتمد

1. يوجد آفاق اقتصادية واعدة لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

2. بيئة الأعمال الجزائرية تتيح فرص كبيرة لممارسات المحاسبين المعتمدين لمهامهم

3. يوجد إقبال من طرف مختلف المتعاملين الاقتصاديين على الخدمات التي يقدمها المحاسبين المعتمدين
4. توجد منافسة في تقديم الخدمات من المهنيين الآخرين خاصة أنهم يحملوا صفة محاسب معتمد ضمنا
5. طبيعة المهام التي يمكن أن يقدمها المحاسب المعتمد تجعلها منفردة وغير قابلة للمقارنة بالمهام المنوط بها للمهنيين الآخرين
6. تكاليف تسير الخدمات مقارنة بالعوائد غير مجزية مما يؤدي إلى الاندثار التدريجي للمهمة
7. ترى أن مهنة المحاسب المعتمد تؤدي في دورها بالشكل المطلوب
8. أن تكنولوجيا المعلومات المتوفرة في الأسواق تخدم مهام المحاسب المعتمد
9. تعتبر تكاليف تكنولوجيا المعلومات المتاحة مرتفعة مقارنة بالخدمات الناجمة عن هذه التكنولوجيا

المحور الثاني: الإطار التنظيمي والقانوني لمهنة المحاسب المعتمد

1. الإطار القانوني لمهنة المحاسب المعتمد يخدم تطوير هذه المهنة
2. الإطار القانوني يخدم تطلعاتكم كمحاسبين معتمدين
3. ترى أن القوانين المنظمة لمهنة المحاسب المعتمد تساعده على أداء مهامه بالشكل المطلوب
4. تؤثر القوانين الجبائية بشكل كبير على الخدمات التي يمكن أن يقدمها المحاسبين المعتمدين
5. هناك تأثيرات ايجابية للقوانين على مهنة المحاسب المعتمد
6. ترى أن القوانين أنصفت مهنة المحاسب المعتمد
7. للهيئات المشرفة على مهنة المحاسب المعتمد دور فعال في تحسين بيئة العمل الخاص بالمحاسبين المعتمدين
8. يوجد تواصل فعال بين المحاسبين المعتمدين والهيئات المشرفة على المهنة
9. يوجد تشاور ونقاش بين المحاسبين المعتمدين حول الظروف المحيطة بالمهنة
10. توفر الإطار القانوني حماية للمحاسبين المعتمدين والذي يشجعهم على أداء مهامهم بسهولة

المحور الثالث: واقع التدريب والتكوين بالنسبة للمحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية

1. يوجد اهتمام لدى فئة المحاسبين المعتمدين في تحسين كفاءتهم المهنية
2. مستوى التأهيل العلمي المهني لممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر كاف لممارسة المهنة بشكل جيدا
3. توجد برامج تدريب وتأهيل كافية للمحاسبين المعتمدين في الجزائر
4. يطمح المحاسبين المعتمدين للحصول على الصفات المهنية الأخرى (كمحافظ حسابات أو خبير محاسب)
5. يتم تنظيم العديد من الورشات التدريبية الخاصة بالمحاسبين المعتمدين
6. تولي الدولة قدر من الاهتمام للتأهيل المحاسب المعتمد لان يساهم وبشكل فعال في تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر
7. بسبب التغيير المستمر في القوانين المؤثرة في المهنة يقوم المحاسبين المعتمدين بتحديث معارفهم بشكل دوري
8. حماية وحفظ استقلالية المحاسبين المعتمدين وممارسة الرقابة المهنية تساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر

9. الموظفين الجدد في مكاتب المحاسبين المعتمدين عادت ما يحتاجون إلى فترة كبيرة من التدريب والذي يؤثر على نوعية الخدمات التي يقدمها المكتب

لقياس درجة الموافقة حول مدى التحكم في الإطار المفاهيمي للاستبيان تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات المستجوبين على جميع أسئلة محاور الدراسة الثلاث، مع مقارنة كل فقرة حسب مقياس لكارث الثلاثي كمائلي.

يتضح من خلال المقارنة بين العبارة وجدول مقياس درجة الموافقة أنقد أجابوا كتابلي:

1- عبارة رقم 23 الذي يتمثل في (يطمح المحاسبين المعتمدين للحصول على الصفات المهنية الأخرى (محافظ حسابات وخبير محاسب) نرى بان أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين ينسبه 91.73 ان المحاسبين يطمحون للحصول الصفات المهنية الأخرى مثل محافظ حسابات والخبير المحاسبي وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.752 وانحراف معياري قدر ب 0.61 الأمر الذي أكدده اختيار (ت) بان هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين .

2- عبارة رقم (28) والذي يتمثل في (الموظفين الجدد في مكاتب المحاسبين المعتمدين عادت ما يحتاجون إلى فترة كبيرة من التدريب والذي يؤثر على نوعية الخدمات التي يقدمها المكتب) نرى بان أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين ينسبه 89.67 إن الموظفين الجدد يحتاجون إلى فترة كبيرة من التدريب وبدوره يؤثر على نوعية الخدمات التي يقدمها المكتب وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.69 وانحراف معياري قدرة ب 0.68 الأمر الذي أكدده اختيار (ت) بان هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين .

3- عبارة رقم (27) والذي يتمثل في (حماية وحفظ استقلالية المحاسبين المعتمدين وممارسة الرقابة المهنية تساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر) نرى بان أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين بنسبة 88.53 بأن حماية واستقلالية المحاسبين تساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.656 وانحراف معياري قدره 0.69 الأمر الذي أكدده اختبار (ت) بان هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين

4- عبارة رقم (13) والذي يتمثل في (تؤثر القوانين الجبائية بشكل كبير على الخدمات التي يمكن أن يقدمها المحاسبين المعتمدين) نرى بان أفراد عينة الدراسة أجابوا بأنهم موافقين ينسبه 87.50 بان القوانين الجبائية تؤثر بشكل كبير على الخدمات التي يقدمها المحاسبين وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.625 وانحراف معياري قدره 0.74 الأمر الذي أكدده اختبار (ت) بان هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

5- عبارة رقم (8) والذي يتمثل في (أن تكنولوجيا المعلومات المتوفرة في الأسواق تخدم مهام المحاسب المعتمد) بان أفراد عينة الدراسة أجابوا بأنهم موافقين ينسبه 85.47 بان تكنولوجيا المعلومات المتوفرة في الإسراف تخدم المحاسب المعتمد وذلك بمتوسط

حسابي يساوي 2.564 وانحراف معياري قدره 0.79 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) بان هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين..

6- عبارة رقم (1) والذي يتمثل في (يوجد أفاق اقتصادية واعدة لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر) نرى بان افرء عينة الدراسة أجابوا بأنهم موافقين بنسبة 84.43 بان توجد أفاق واعدة لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.533 وانحراف معياري قدره 0.79 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) بان هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

7- عبارة رقم (20) والذي يتمثل في (يوجد اهتمام لدى فئة المحاسبين المعتمدين في تحسين كفاءتهم المهنية) نرى بان افرء عينة الدراسة أجابوا بأنهم موافقين بنسبة 84.37 بان يوجد اهتمام لدى فئة المحاسبين في تحسين كفاءتهم وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.531 وانحراف معياري قدره 0.83 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) بان هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

8- عبارة رقم (2) والذي يتمثل في (بيئة الأعمال الجزائرية تتيح فرص كبيرة لممارسات المحاسبين المعتمدين لمهامهم) نرى بان افرء عينة الدراسة أجابوا بأنهم موافقين بنسبة 81.33 بان بيئة الأعمال الجزائرية تتيح فرص كبيرة لممارسات المحاسبين لمهامهم وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.44 وانحراف معياري قدره 0.88 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) بان هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين..

9- عبارة رقم (4) والذي يتمثل في (توجد منافسة في تقديم الخدمات من المهنيين الآخرين خاصة أنهم يحملوا صفة محاسب معتمد ضمينا) نرى بان افرء عينة الدراسة أجابوا بأنهم موافقين بنسبة 81.33 توجد منافسة في تقديم الخدمات من المهنيين الآخرين وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.44 وانحراف معياري قدره 0.88 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) بان هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

10- عبارة رقم (5) والذي يتمثل في (طبيعة المهام التي يمكن أن يقدمها المحاسب المعتمد تجعلها منفردة وغير قابلة للمقارنة بالمهام المنوط بها للمهنيين الآخرين) نرى بان افرء عينة الدراسة أجابوا بأنهم موافقين بنسبة 81.30 بان طبيعة المهام التي يقدمها المحاسب المعتمد منفردة وغير قابلة للمقارنة وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.439 وانحراف معياري قدره 0.79 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) بان هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

11- عبارة رقم (10) والذي يتمثل في (الإطار القانوني لمهنة المحاسب المعتمد يخدم تطوير هذه المهنة) نرى بان افرء عينة الدراسة أجابوا بأنهم موافقين بنسبة 80.27 بان الإطار القانوني لمهنة المحاسب يخدم ويطور هذه المهنة وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.408 وانحراف معياري قدره 0.79 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) بان هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

12- عبارة رقم (3) والذي يتمثل في (يوجد إقبال من طرف مختلف المتعاملين الاقتصاديين على الخدمات التي يقدمها المحاسبين المعتمدين) نرى بان افرء عينة الدراسة أجابوا بأنهم موافقين بنسبة 79.23 بأنه يوجد إقبال من طرف مختلف المتعاملين

الاقتصاديين على الخدمات وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.377 وانحراف معياري قدره 0.78 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) بان هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

13- عبارة رقم (7) والذي يتمثل في (ترى أن مهنة المحاسب المعتمد تؤدي في دورها بالشكل المطلوب) نرى بان افراد عينة الدراسة أجابوا بأنهم موافقين بنسبة 79.23 بان مهنة المحاسب تؤدي في دوره بالشكل المطلوب وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.377 وانحراف معياري قدره 0.78 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) بان هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

14- عبارة رقم (26) والذي يتمثل في (بسبب التغيير المستمر في القوانين المؤثرة في المهنة يقوم المحاسبين المعتمدين بتحديث معارفهم بشكل دوري) نرى بان افراد عينة الدراسة أجابوا بأنهم موافقين بنسبة 79.23 بان بسبب التغيير في القوانين يقوم المحاسبين بتحديث معارفهم بشكل دوري وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.377 وانحراف معياري قدره 0.78 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) بان هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

15- عبارة رقم (14) والذي يتمل قي (هناك تأثيرات ايجابية للقوانين على مهنة المحاسب المعتمد) أظهر رأي محايد ينسبه 77.07 في المئة و بمتوسط حسابي يساوي 2.312 وانحراف معياري قدره 0.81 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) يدل على عدم قدرة أفراد العينة على تكوين رأي بهذا الموضوع

16- عبارة رقم (6) والي يتمثل في (تكاليف تسير الخدمات مقارنة بالعوائد غير مجزية مما يؤدي إلى الاندثار التدريجي للمهمة) أظهر رأي محايد ينسبه 76.07 في المئة و بمتوسط حسابي يساوي 2.282 وانحراف معياري قدره 0.87 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) يدل على عدم قدرة أفراد العينة على تكوين رأي بهذا الموضوع .

17- عبارة رقم (12) والذي يتمثل في (ترى أن القوانين المنظمة لمهنة المحاسب المعتمد تساعد على أداء مهامه بالشكل المطلوب) أظهر رأي محايد ينسبه 75.07 في المئة و بمتوسط حسابي يساوي 2.252 وانحراف معياري قدره 0.90 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) يدل على عدم قدرة أفراد العينة على تكوين رأي بهذا الموضوع .

18- عبارة رقم (16) والذي يتمثل في (للهيئات المشرفة على مهنة المحاسب المعتمد دور فعال في تحسين بيئة العمل الخاص بالمحاسبين المعتمدين) أظهر رأي محايد ينسبه 71.97 في المئة و بمتوسط حسابي يساوي 2.1592 وانحراف معياري قدره 0.87 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) يدل على عدم قدرة أفراد العينة على تكوين رأي بهذا الموضوع .

19- عبارة رقم (11) والذي يتمثل في (الإطار القانوني يخدم تطلعاتكم كمحاسبين معتمدين) أظهر رأي محايد ينسبه 70.90 في المئة و بمتوسط حسابي يساوي 2.127 وانحراف معياري قدره 0.89 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) يدل على عدم قدرة أفراد العينة على تكوين رأي بهذا الموضوع .

20- عبارة رقم (25) والذي يتمثل في (تولي الدولة قدر من الاهتمام للتأهيل المحاسب المعتمد لان يساهم وبشكل فعال في تعزيز التنمية الاقتصادية قى الجزائر) أظهر رأي محايد ينسبه 69.87 في المئة و بمتوسط حسابي يساوي 2.096 وانحراف معياري قدره 0.88 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) يدل على عدم قدرة أفراد العينة على تكوين رأي بهذا الموضوع .

21- عبارة رقم (21) والذي يتمثل في (مستوى التأهيل العلمي المهني لممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر كاف لممارسة المهنة بشكل جيدا) أظهر رأي محايد ينسبه 66.67 في المئة و بمتوسط حسابي يساوي 2 وانحراف معياري قدره 0.87 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) يدل على عدم قدرة أفراد العينة على تكوين رأي بهذا الموضوع.

22- عبارة رقم (9) والذي يتمثل في (تعتبر تكاليف تكنولوجيا المعلومات المتاحة مرتفعة مقارنة بالخدمات الناجمة عن هذه التكنولوجيا) أظهر رأي محايد ينسبه 64.63 في المئة و بمتوسط حسابي يساوي 1.939 وانحراف معياري قدره 0.90 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) يدل على عدم قدرة أفراد العينة على تكوين رأي بهذا الموضوع.

23- عبارة رقم (17) والذي يتمثل في (يوجد تواصل فعال بين المحاسبين المعتمدين والهيئات المشرفة على المهنة)) أظهر رأي محايد ينسبه 62.57 في المئة و بمتوسط حسابي يساوي 1.877 وانحراف معياري قدره 0.86 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) يدل على عدم قدرة أفراد العينة على تكوين رأي بهذا الموضوع.

24- عبارة رقم (24) والذي يتمثل في (يتم تنظيم العديد من الو رشات التدريبية الخاصة بالمحاسبين المعتمدين) أظهر رأي محايد ينسبه 62.57 في المئة و بمتوسط حسابي يساوي 1.877 وانحراف معياري قدره 0.89 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) يدل على عدم قدرة أفراد العينة على تكوين رأي بهذا الموضوع.

25- عبارة رقم (19) والذي يتمثل في (توفر الإطار القانوني حماية للمحاسبين المعتمدين والذي يشجعهم على أداء مهامهم بسهولة) أظهر رأي محايد ينسبه 62.50 في المئة و بمتوسط حسابي يساوي 1.875 وانحراف معياري قدره 0.96 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) يدل على عدم قدرة أفراد العينة على تكوين رأي بهذا الموضوع.

26- عبارة رقم (15) والذي يتمثل في (ترى أن القوانين أنصفت مهنة المحاسب المعتمد) أظهر رأي محايد ينسبه 59.37 في المئة و بمتوسط حسابي يساوي 1.781 وانحراف معياري قدره 0.86 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) يدل على عدم قدرة أفراد العينة على تكوين رأي بهذا الموضوع.

27- عبارة رقم (22) والذي يتمثل في (توجد برامج تدريب وتأهيل كافية للمحاسبين المعتمدين في الجزائر) أظهر رأي محايد ينسبه 58.40 في المئة و بمتوسط حسابي يساوي 1.752 وانحراف معياري قدره 0.94 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) يدل على عدم قدرة أفراد العينة على تكوين رأي بهذا الموضوع.

28-عبارة رقم (18) والذي يتمثل في (يوجد تشاور ونقاش بين المحاسبين المعتمدين حول الظروف المحيطة بالمهنة) أظهر رأي محايد ينسبه 56.23 في المئة و بمتوسط حسابي يساوي 1.687 وانحراف معياري قدره 0.88 الأمر الذي أكدته اختبار (ت) يدل على عدم قدرة أفراد العينة على تكوين رأي بهذا الموضوع.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

بغية إثبات أو نفي الفرضيات المتعلقة بالدراسة، اعتمدنا على النتائج المتوصل إليها لمعرفة اتجاه آراء أفراد العينة حول المحاور الثلاثة، ولتحليل فقرات الاستبيان نعلم على أن تكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان مستوى الدلالة أكبر من (0.05) ولاختبار الفرضيات تم استخدام الإشارة (sing test) ولاختبار الفرضيات باستخدام اختبار الإشارة يتم اختبار الفرضية الإحصائية التالية:

- الفرضية الصفرية H0 .
- الفرضية البديلة H1 .
- إذا كانت sing أكبر من 0.05 نقبل الفرضية H0 .
- أما إذا كانت أقل من 0.05 نرفض H0 ونقبل H1 .

الجدول رقم 12 تحديد اتجاه العينة بنسبة للمحور الأول

المحور الأول : بيئة الأعمال الجزائرية تؤثر بشكل ايجابي على ممارسات المهنة

البنود	موافق	محايد	غير موافق	حجم العينة	متوسط حسابي	انحراف معياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
2	71.9	9.4	18.8	100,1	2,53	0,79	84,33	موافق
3	68.8	6.3	25	100,1	2,44	0,86	81,33	موافق
4	68.8	6.3	25	100,1	2,44	0,86	81,33	موافق
5	62.5	18.8	18.8	100,1	2,44	0,79	81,33	موافق
6	56.3	25	18.8	100,1	2,38	0,78	79,33	موافق
7	56.3	25	18.8	100,1	2,38	0,78	79,33	موافق
8	56.3	15.6	28.1	100	2,28	0,87	76	محايد
9	37.5	18.8	43.8	100,1	1,94	0,9	64,67	محايد

إتجاه العينة	النسبة المئوية	انحراف معياري	متوسط حسابي	المتوسط العام للمحور ككل
موافق	79,33	0,84	2,38	

1. الفرضية الأولى: بيئة الأعمال الجزائرية تؤثر بشكل ايجابي على ممارسة المهنة، حيث حاولنا إثبات هذه الفرضية من

خلال أسئلة المحور الأول من الاستبيان، وبتحديد الفرضيتان الصفرية والبديلة وجدنا:

H10: لا تؤثر بيئة الأعمال الجزائرية بشكل ايجابي على ممارسة المهنة.

H11:تؤثر بيئة الأعمال الجزائرية بشكل ايجابي على ممارسة المهنة.

من خلال التفسير الموالي ، والذي بين لنا اتجاه آراء أفراد العينة إلى موافقة بمتوسط حسابي قدره (2.38) وكانت الدلالة الإحصائية SIG أقل من (0.05)، ونلاحظ انه تم الإجماع بالموافقة من قبل أفراد العينة، بان بيئة الأعمال الجزائرية تتيح فرص كبيرة لممارسة المحاسبين المعتمدين لمهامهم وبتالي نرفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

الجدول رقم 13 تحديد اتجاه العينة بنسبة للمحور الثاني

المحور الثاني: الإطار التنظيمي والقانوني لمهنة المحاسب المعتمد

البنود	موافق	محايد	غير موافق	حجم العينة	متوسط حسابي	إنحراف معياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
1	78.1	6.3	15.6	100	2,62	0,74	87,33	موافق
2	59.4	21.9	18.8	100	2,41	0,79	80,33	موافق
3	53.1	25	21.9	100	2,31	0,81	77	محايد
4	56.3	12.5	31.3	100	2,25	0,9	75	محايد
5	46.94	21.9	31.3	100	2,16	0,87	72	محايد
6	46.9	18.8	34.4	100	2,13	0,89	71	محايد
7	31.3	25	43.8	100	1,88	0,86	62,67	محايد
8	40.6	6.3	53.1	100	1,88	0,96	62,67	محايد
9	28.1	12.5	59.4	100	1,69	0,88	56,33	محايد

إتجاه العينة	النسبة المئوية	إنحراف معياري	متوسط حسابي	المتوسط العام
محايد	71,67	0,9	2,15	للمحور ككل

2. الفرضية الثانية: هل يخدم الإطار التنظيمي والقانوني مهنة المحاسب المعتمد ، حيث حاولنا إثبات هذه الفرضية من

خلال أسئلة المحور الثاني من الاستبيان، وتحديد الفرضيتان الصفرية والبديلة وجدنا

4) H20: لا يخدم الإطار التنظيمي والقانوني مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

-H21: يخدم الإطار التنظيمي والقانوني مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

من خلال التفسير الموالي والذي بين لنا اتجاه آراء أفراد العينة إلى محايد بمتوسط حسابي قدره ب (2.15) وكانت الدلالة الإحصائية

SIG أقل من (0.05)، ونلاحظ انه تم الإجماع بان الإطار القانوني لمهنة المحاسب المعتمد يخدم تطور هذه المهنة وبتالي نرفض

الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية

الجدول رقم 14 تحديد اتجاه العينة بنسبة للمحور الثالث

المحور الثالث : واقع التدريبات والتكوين بالنسبة للمحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية

البنود	موافق	محايد	غير موافق	حجم العينة	متوسط حسابي	إنحراف معياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
1	84.4	6.3	9.4	100	2,75	0,61	91,67	موافق
2	81.3	6.3	12.5	100	2,69	0,68	89,67	موافق
3	78.1	9.4	12.5	100	2,66	0,69	88,67	موافق
4	75	3.1	21.9	100	2,53	0,83	84,33	موافق
5	56.3	25	18.8	100	2,38	0,78	79,33	موافق
6	43.8	21.9	34.4	100	2,1	0,88	70	محايد
7	37.5	25	37.5	100	2	0,87	66,67	محايد
8	34.4	18.8	46.9	100	1,88	0,89	62,67	محايد
9	34.4	6.3	59.4	100	1,75	0,94	58,33	محايد

إتجاه العينة	النسبة المئوية	إتحراف معياري	متوسط حسابي	المتوسط العام
محايد	76,67	0,88	2,3	للمحور ككل

3. الفرضية الثالثة: واقع التدريبات والتكوين بالنسبة للمحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية ، حيث حاولنا إثبات هذه الفرضية من خلال أسئلة المحور الثالث من الاستبيان، وتحديد الفرضيتان الصفرية والبديلة وجدنا

H30: لا توجد التدريبات والتكوين بالنسبة للمحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية

H31: توجد التدريبات والتكوين بالنسبة للمحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية

من خلال التفسير الموالي والذي يبين لنا إتجاه آراء أفراد العينة إلى محايد بمتوسط حسابي قدره ب (2.30) وكانت الدلالة الإحصائية SIG أقل من (0.05)، ونلاحظ انه تم الإجماع بوجود برامج تدريب وتأهيل كافية للمحاسبين المعتمدين في الجزائر من قبل أفراد العينة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

خلاصة الفصل الثاني :

حاول الباحث في هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في ما هي التحديات التي تواجه المحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية؟ " من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية، و من الأدوات المستخدمة لجمع البيانات المستخدمة في البحث، من الاستبان، والأدوات الإحصائية المناسبة للتحليل واختبار الفرضيات الموضوعية، وبعدها التطرق إلى التحليل الوصفي لخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة وتحليل نتائج الاستبيان لأجل معرفة آراء عينة الدراسة حول مجموعة من نقاط والمتمثلة، في هل بيئة الأعمال الجزائرية تؤثر بشكل إيجابي على ممارسات المهنة، هل الإطار التنظيمي والقانوني يخدم مهنة المحاسب المعتمد، ما هو واقع التدريب والتكوين بالنسبة للمحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية، وهل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لتأثير على الممارسات المحاسبية للمحاسب المعتمد حسب الإطار التنظيمي والقانوني وطبيعة نشاط المحاسب، وفي الأخير خلصت هذه الدراسة إلى جملة من نتائج هي كالتالي:

- **بالنسبة للفرضية الأولى**، إن الدراسة الميدانية، ومن خلال نتائج التحليل للبنود، التي مكنت من تأكيد أفاق اقتصادية مستقبلية واعدة تتاح فيها فرص كبيرة لممارسات المحاسبين المعتمدين لمهامهم .
 - **بالنسبة للفرضية الثانية**، مكنت الدراسة الميدانية، ومن خلال نتائج التحليل للبنود الاستبيان اتضح تأكيد أن الإطار القانوني لمهنة المحاسب المعتمد يخدم تطوير هذه المهنة وبشكل كبير الخدمات التي يقدمها المحاسب المعتمد.
 - **بالنسبة للفرضية الثالثة**، مكنت الدراسة الميدانية، ومن خلال نتائج التحليل للبنود المتعلقة واقع التدريب والتكوين بالنسبة للمحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية، الاهتمام الكبير من طرف المحاسبين لتحسين كفاءتهم المهنية ومستواهم العلمي والطموح للحصول على الصفات المهنية الأخرى .
- ومن خلال نتائج التحليل للبنود المتعلقة بان لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، من اثر المفروقات الإحصائية على ممارسات المحاسبية لمهنة المحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية .

تلعب مهنة المحاسبة دوراً محورياً في الاقتصادية التي تتميز بالديناميكية نظراً للمهام المنوطة بها؛ فيمن خلالها يتم تزويد مختلف الأعوان الاقتصادية بالمعلومات التي تعتبر أساس بناء مختلف قراراتهم وعلى هذا الأساس تم الاهتمام بمهنة المحاسبة في مختلف الدول وهذا من خلال إعداد مجموعة كبيرة من القوانين التنظيمية المرتبطة بتأطير هذه المهنة سواء على مستوى التكوين والتعليم أو على مستوى تحديد المهام والأدوار أو توفير الحماية القانونية والمسائلة؛ وفي نفس هذا السياق تم التطرق للمهنة المحاسبة في الجزائر من حيث تطورها والقوانين التي تؤطريها وهذا من خلال يلي :

- مراحل ونشأة مهنة المحاسبة والمحاسب المعتمد في الجزائر وتغير الظروف التي عاشتها
- الإطار التنظيمي والقانوني للمحاسب المعتمد في الجزائر
- : تطور مهنة المحاسبة في الجزائر
- الانعكاسات التي مست مهنة المحاسب المعتمد سوى على مستوى القوانين والتشريعات المنظمة لهذه المهنة أو على مستوى الممارسات المحاسبية له.

● النتائج التطبيقية الدراسة الميدانية

أهم ما توصلنا إليه من تحليلنا للجانب التطبيقي لموضوع الدراسة مايلي.

- ان محافظي الحسابات يمثلون أكبر نسبة من ممارسي مهنة المحاسبة في ولاية ورقلة 77.61% والمحاسبين المعتمدين 14.93% الخبراء المحاسبون يمثلون اقل نسبة من ممارسي المهنة في الولاية (7.46%)
- ان اغلب ممارسي مهنة المحاسبة في الولاية محصلون على شهادة ليسانس بنسبة 46.80%

● نتائج اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى والتي تنص على بيئة الأعمال الجزائرية تؤثر بشكل ايجابي على ممارسات المهنة للمحاسب المعتمد فقد جاءت النتائج مثبتة لهذه الفرضية مما يدل على الجهود المبذولة من طرف الدولة .
- الفرضية الثانية والتي تنص على الإطار التنظيمي والقانوني لمهنة المحاسب المعتمد، فقد أظهرت الدراسة مساهمة الهيئات المشرفة في تحسين وتطوير مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر ومشاركتها الفعالة في تنظيم المهنة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.
- الفرضية الثالثة والتي تنص على واقع التدريب والتكوين بالنسبة للمحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية، أظهرت الدراسة انه يمكن للمحاسب المعتمد القيام بمختلف مهامه بكفاءة في ظل التكوين والتعليم الحالي مع ضرورة سد مختلف الفجوات بين التعليم الأكاديمي والمتربصات المهنية والعمل على مواكبة التغيرات الحاصلة في هذا المجال.

■ التوصيات

- الفصل بين مهنة المحاسبة بحيث لا يمكن لأي مهنة ممارسة مهام مهنة أخرى
- إصدار قانون خاص بكل مهنة عكس القانون 10-01 ينظم جميع المهن

خاتمة الدراسة

- تأسيس منظمة مهنية تضم المحاسبين فقط (مسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية)
- ضم مهنة محافضي الحسابات إلى وزارة العدل (وتخصص لمراقبة الشركات والهيئات التي يتطلب فيها تعيين محافظ حسابات فقط)
- وضع آليات قانونية تسمح لمهنة المحاسب المعتمد بالانتقال لممارسات المهن الأخرى (كمحافظ أو خبير)
- سد الفجوة بين ما يدرسه الطالب وبين التطبيق العملي من خلال الاهتمام بتكوين وتدريب المحاسبين الجدد

● أفاق الدراسة

تناولنا في هذه الدراسة إشكالية ما طبيعة التحديات التي تواجه المحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية
عاجلت الدراسة موضوع مهم بنسبة لمهنة المحاسبة والمحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية، من حاول الباحث التطرق إلى
دراسة التحديات التي تواجه المحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية.
دراسة الإطار التنظيمي والقانوني لمهنة المحاسب المعتمد.
دراسة تشخيص واقع مهنة المحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية

- 1) احمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدوالي وقواعد أخلاقيات المهنة، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 2) الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة، ط 2009، ترجمة للعربية المجمع العربي المحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- 3) لخضر، عمر، (2011)، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها، (الأوراق الزرق العالمية)، الجزائر.
- 4) جمعة، هوام، (2010)، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية ديون المطبوعات الجامعية I F R S – I A S، الجزائر.
- 5) بلخير، بكاري، (2016)، أسئلة وتمارين محلولة في المحاسبة المعمقة (S C F)، 10-2016. ديوان المطبوعات الجامعية .
- 6) بوعلام، ب، (1992)، المنير في المحاسبة العامة، دار هومة الجزائر ط1 الجزائر.
- 7) الاتحاد الدولي للمحاسبين، تأسيس وتطوير هيئة محاسبية مهنية، ط1، ترجمة: الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2011 .
- 8) احمد محمد نور، شحاتة السيد، مبادئ المحاسبة المالية (المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبق المعايير المحاسبية الولاية والمصرية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 9) أمين السيد احمد لطفي، المحاسبة الدولية (الشركات المتعددة الجنسية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 10) اليأس بن ساسي، يوسف قريشي، السير المالي الإدارة المالية، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- 11) أمين السيد احمد لطفي، نظرية المحاسبة منظور التوافق المحاسبي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 .
- 12) رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير (دراسة معمقة في نظرية المحاسبة: 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- 13) رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي (دخل نظرية المحاسبة)، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، 2009.

قائمة المراجع و المصادر

- 14) سعود جائد العاكري، المحاسبة الدولية (منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها)، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 15) رضوان حلوة حنان، مبادئ المحاسبة المالية ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 16) رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري والتطبيقات العلمية، ط 2 دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 17) سيد عطاء الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، ط1 دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 18) رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية والمراجعة، ط1، دار الحماد، عمان، 2007.
- 19) عبد الستار الكبيسي الشامل في مبادئ المحاسبة 1 و 2 ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 20) عبد الرحمان بن إبراهيم الحميد، نظرية المحاسبة، ط1، مكتبة الفهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، 2009.
- 21) عبد الناصر محمد سيد درويش، مبادئ المحاسبة المالية 1 الأصول العلمية والعملية ط1، دار صفار للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 22) عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة (مدخل عربي ودولي مقارنة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

23

الأطروحات والمذكرات

باللغة العربية

- أبت محمد مراد، ضرورة تكيف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2010-2013، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2013، 3-2014.
- 24) بولعراس صلاح الدين، التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية (دراسة مؤسسة ALEMO الحروب ولاية قسنطينة)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013-2014.
- 25) فيروز خويلدات، واقع تطور مهنة المحاسبة في ظل عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر (دراسة تحليلية تقييمية خلال الفترة 2010-2015)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2015.

قائمة المراجع و المصادر

- 26) مداني بن الغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سبتمبر 2004.
- 27) حنان، ، عجيلة، (2019)، أصلح مهنة المحاسب المعتمد في ضوء النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، (دراسة ميدانية لمحاسبين معتمدين بالجنوب الشرقي الجزائري) أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير جامعة غرداية.
- القوانين، المراسيم، والأوامر:
- 28) لأمر رقم 45-2138 الصادر قس 19/09/1945، المتضمن تأسيس نقابة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المرخصين وضبط الشهادات وضبط مهنتي الخبراء المحاسبين والمحاسبين المرخصين
- 29) القانون الأساسي 62/157 الصادر في 31/12/1962، والقاضي بتمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية باستثناء التي لها علاقة بالسيادة الوطنية
- 30) المرسوم رقم 65-259 المؤرخ في 14/10/1965، الجريدة الرسمية 92، تحدد بموجبه التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم
- 31) الأمر رقم 82-71 المؤرخ في 19/12/1971، الجريدة الرسمية رقم 107 يتضمن تنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب.
- 32) الأمر رقم 35-75 الصادر في 29/05/1975، الجريدة الرسمية رقم 37، المتضمن المحطوط الوطني المحاسبي
- 33) القانون رقم 08-91 الصادر في 27/04/1991، الجريدة الرسمية رقم 20 يتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.
- 34) القانون رقم 01-10 المؤرخ في 29/06/2010، الجريدة الرسمية 42، يتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد
- 35) المرسوم التنفيذي رقم 96-136 المؤرخ في 15/04/1996 الجريدة الرسمية رقم 24 يتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد .
- 36) القانون رقم 05-80 المؤرخ في 10/03/1980 الجريدة الرسمية رقم 00، يتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من مجلس المحاسبة
- 37) القانون 07-11 المؤرخ في 25/11/2007 الجريدة الرسمية رقم 74 المتضمن النظام المالي والمحاسبي.

المراجع الأجنبية:

المراجع باللغة الفرنسية

ROBERT,O.(2005). comptabilité approfondie et révision. (38

(5eme édition),édition d'organisation paris .

Djelloule Saci, comptabilité de l'entreprise et système économique, l'expérience algérienne, P P U, Alger, 1991. (39)

Bernard collasse, harmonisation comptable internationale, encyclopédie de comptabilité, de contrôle de gestion et d'audit, économique,paris,2000. (40

المراجع باللغة الانجليزية

Ira yu ta chairas, wirawan ED, Radinali Accounting harmonization in ASEAM the income, benefits and obstacles master thesisschool of economies on commercial law Gotelory university othenbevryothenburg, 2001(41)



الملحق رقم 2 استمارة تحكيم استبيان

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص دراسة محاسبية وجباية معمقة

تحكيم الاستبيان

دراسة ما هي التحديات التي تواجه المحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية (دراسة ميدانية لعينة من المحاسبين المعتمدين)
أستاذي الفاضل/

يقوم الباحث بإجراء دراسة تهدف إلى ما هي التحديات التي تواجه المحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية وحتى يكون المقياس صالحا ويعطي نتائج صحيحة لا بد من تحكيم الاستبيان

ولأنني على يقين أنك أنت الذي استطع أعطائي صورة حقيقية على صدق وثبات الأداة فإني أرجو منك قراءة كل عبارة من عبارات المحاور بدقة ثم تجيبني عن كل سؤال من الأسئلة التالية:

1. هل الصياغة واضحة ومفهومة؟
2. هل هناك أي غموض فيالصياغة؟
3. هل تعليمات الإجابة (نعم. محايد .لا) واضحة ومفهومة ؟
4. هل كل فقرة من فقرات المحاور تقيس جزء من الظاهرة محل القياس؟
5. هل مجموع فقرات المحاور تقيس الظاهرة محل القياس؟

ملاحظة :

- يرجى من الأساتذة المحكمين أن كانت لهم تعليقات حول فقرة من فقرات المقياس غير سليمة أن تكون التعليقات بمحاذاة الفقرة الواجب تعديلها وشكرا.

قائمة الملاحق

تعليقات المحكمين :

- 1.
- 2.
- 3.
- 4.
- 5.
- 6.
- 7.
- 8.

ملح ق رقم 2



جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص دراسة محاسبية وجبائية معمقة

استمارة استبيان حول موضوع

التحديات التي تواجه المحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية

(دراسة عينة من المهنيين لولاية ورقلة)

ccgbml@gmail.com

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية تهدف إلى قياس "طبيعة التحديات التي تواجه المحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية وذلك من خلال الإجابات على كل فقرة من فقرات الاستبيان ويدخل هذا ضمن متطلبات شهادة الماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة.

ولأننا على يقين تام من أنكم الفئة المستهدفة فعلا وهي التي يمكنها أخطائنا صورة حقيقية عن ذلك الموضوع فإننا نرجوا منكم قراءة العبارات بتمعن ودقة ثم التعبير عن رأيكم فيها بوضع علامة (X) على تلك التي تتفق مع رأيكم كما نؤكد لكم بان المعلومات ستحظى بالسرية وللإستخدام لأغراض البحث العلمي فقط .

وتفضلوا مني فائق الاحترام والتقدير

الباحث: بوسعيد محمد العربي

أولا: المعلومات الشخصية

ضع العلامة في الخانة المناسبة لإجابتك (X)

1. الوظيفة الممارسة : محاسب معتمد محافظ حسابات

قائمة الملاحق

2. خبير محاسب

3. عدد سنوات الخبرة

أقل من 05 سنوات من 5 إلى 10 سنة من 10 إلى 15 سنة

أكثر من 15 سنة

المؤهل الأكاديمي

ليسانس ماجستير دكتوراه إلمهني

الإطار التنظيمي والقانوني لمهنة المحاسبة وواقع ممارسات المهنة، يشكّان تحديات يوجهها المحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية، ذلكاّن الاهتمام بالمحاسب المعتمد وتأهله ورفع كفاءته وتدريبه وتكوينه من الأمور الضرورية لتطور أداء مهنة المحاسبة، ليكون معدا الإعداد الكافي العلمي والعملية يمكنه من القيام بدوره وأداء عمله بطريقة كفؤ وفعالة.

I. المحور الأول: بيئة الأعمال الجزائرية تؤثر بشكل إيجابي على ممارسات المهنة المحاسب المعتمد

الرقم	العبرة المفسرة	غير موافق	محايد	موافق
1	يوجد أفاق اقتصادية واعدة لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر			
2	بيئة الأعمال الجزائرية تتيح فرص كبيرة لممارسات المحاسبين المعتمدين لمهامهم			
3	يوجد إقبال من طرف مختلف المتعاملين الاقتصاديين على الخدمات التي يقدمها المحاسبين المعتمدين			
4	يوجد منافسة في تقديم الخدمات من المهنيين الآخرين خاصة أنهم يحملوا صفة محاسب معتمد ضمينا			
5	طبيعة المهام التي يمكن أن يقدمها المحاسب المعتمد تجعلها منفردة وغير قابلة للمقارنة بالمهام المنوط بها للمهنيين الآخرين			
6	تكاليف تسيير الخدمات مقارنة بالعوائد غير مجزية مما يؤدي إلى اندثار التدريجي للمهمة			
7	ترى أن مهنة المحاسب المعتمد تؤدي في دورها بالشكل المطلوب			
8	ان تكنولوجيا المعلومات المتوفرة في الأسواق تخدم مهام المحاسب المعتمد			

قائمة الملاحق

			تعتبر تكاليف تكنولوجيا المعلومات المتاحة مرتفعة مقارنة بالخدمات الناجمة عن هذه التكنولوجيا	9
--	--	--	--	---

II. لمحور الثاني: الإطار التنظيمي والقانوني لمهنة المحاسب المعتمد

الرقم	العبارة المفسرة	غير موافق	محايد	موافق
1	الإطار القانوني لمهنة المحاسب المعتمد يخدم تطوير هذه المهنة			
2	الإطار القانوني يخدم تطلعاتكم كمحاسبين معتمدين			
3	ترى أن القوانين المنظمة للمهنة المحاسب المعتمد تساعده على أداء مهامه بالشكل المطلوب			
4	تؤثر القوانين الجبائية بشكل كبير على الخدمات التي يمكن أن يقدمها المحاسبين المعتمدين			
5	هناك تأثيرات ايجابية للقوانين على مهنة المحاسب المعتمد			
6	ترى أن القوانين أنصفت مهنة المحاسب المعتمد			
7	للهيئات المشرفة على مهنة المحاسب المعتمد دور فعال في تحسين بيئة العمل الخاص بالمحاسبين المعتمدين			
8	يوجد تواصل فعال بين المحاسبين المعتمدين والهيئات المشرفة على المهنة			
9	يوجد تشاور ونقاش بين المحاسبين المعتمدين حول الظروف المحيطة بالمهنة			
10	توفر الإطار القانوني حماية للمحاسبين المعتمدين والذي يشجعهم على أداء مهامهم بسهولة			

III. المحور الثالث : واقع التدريب والتكوين بالنسبة للمحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية

الرقم	العبارة المفسرة	غير موافق	محايد	موافق
1	يوجد اهتمام لدى فئة المحاسبين المعتمدين في تحسين كفاءتهم المهنية			
2	مستوى التأهيل العلمي المهني لممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر كاف لممارسة المهنة بشكل جيدا			
3	يوجد برامج تدريب وتأهيل كافية للمحاسبين المعتمدين في الجزائر			

قائمة الملاحق

			يطمح المحاسبين المعتمدين للحصول على الصفات المهنية الأخرى (محافظ حسابات وخبير محاسب)	4
			يتم تنظيم العديد من الورشات التدريبية الخاصة بالمحاسبين المعتمدين	5
			تولي الدولة قدر من الاهتمام لتأهيل المحاسب لان يساهم وبشكل فعال في تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر	6
			بسبب التغيير المستمر في القوانين المؤثرة في المهنة يقوم المحاسبين المعتمدين بتحديث معارفهم بشكل دوري	7
			حماية وحفظ استقلالية المحاسبين وممارسة الرقابة المهنية تساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر	8
			الموظفين الجدد في مكاتب المحاسبين المعتمدين عادت ما يحتاجون إلى فترة كبيرة من التدريب والذي يؤثر على نوعية الخدمات التي يقدمها المكتب	9

إحصائيات الموثوقية

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,916	28

متغير المهنة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide محاسب معتمد	13	36,1	36,1	36,1
محافظ حسابات	18	50,0	50,0	86,1
خبير محاسب	5	13,9	13,9	100,0
Total	36	100,0	100,0	

متغير الجنس

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ذكر	30	83,3	83,3	83,3
انثى	6	16,7	16,7	100,0
Total	36	100,0	100,0	

سنوات الخبرة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide سنوات 5 اقل من	3	8,3	8,3	8,3
10 سنوات الى 5 من	9	25,0	25,0	33,3
15 سنوات الى 10 من	4	11,1	11,1	44,4
سنة 15 اكثر من	20	55,6	55,6	100,0
Total	36	100,0	100,0	

قائمة الملاحق

المؤهل العلمي المتغير

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ليسانس	16	44,4	44,4	44,4
ماجستير / ماستر	11	30,6	30,6	75,0
دكتوراه	3	8,3	8,3	83,3
تكوين مهني	6	16,7	16,7	100,0
Total	36	100,0	100,0	

يوجد أفاق اقتصادية واعدة لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	7	19,4	19,4	19,4
محايد	3	8,3	8,3	27,8
موافق	26	72,2	72,2	100,0
Total	36	100,0	100,0	

بيئة الأعمال الجزائرية تتيح فرص كبيرة لممارسات المحاسبين المعتمدين لمهامهم

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	10	27,8	27,8	27,8
محايد	2	5,6	5,6	33,3
موافق	24	66,7	66,7	100,0
Total	36	100,0	100,0	

يوجد إقبال من طرف مختلف المتعاملين الاقتصاديين على الخدمات التي يقدمها المحاسبين المعتمدين³

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	7	19,4	19,4	19,4
محايد	8	22,2	22,2	41,7
موافق	21	58,3	58,3	100,0
Total	36	100,0	100,0	

قائمة الملاحق

توجد منافسة في تقديم الخدمات من المهنيين الآخرين خاصة أنهم يحملوا صفة محاسب معتمد ضمنيًا 4

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	9	25,0	25,0	25,0
محايد	2	5,6	5,6	30,6
موافق	25	69,4	69,4	100,0
Total	36	100,0	100,0	

طبيعة المهام التي يمكن أن يقدمها المحاسب المعتمد تجعلها منفردة وغير قابلة للمقارنة بالمهام المنوط بها للمهنيين الآخرين

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	7	19,4	19,4	19,4
محايد	6	16,7	16,7	36,1
موافق	23	63,9	63,9	100,0
Total	36	100,0	100,0	

تكاليف تسير الخدمات مقارنة بالعوائد غير مجزية مما يؤدي إلى الاندثار التدريجي للمهمة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	10	27,8	27,8	27,8
محايد	5	13,9	13,9	41,7
موافق	21	58,3	58,3	100,0
Total	36	100,0	100,0	

تري أن مهنة المحاسب المعتمد تؤدي في دورها بالشكل المطلوب

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	7	19,4	19,4	19,4
محايد	8	22,2	22,2	41,7
موافق	21	58,3	58,3	100,0
Total	36	100,0	100,0	

قائمة الملاحق

أن تكنولوجيا المعلومات المتوفرة في الأسواق تخدم مهام المحاسب المعتمد

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	7	19,4	19,4	19,4
محايد	4	11,1	11,1	30,6
موافق	25	69,4	69,4	100,0
Total	36	100,0	100,0	

تعتبر تكاليف تكنولوجيا المعلومات المتاحة مرتفعة مقارنة بالخدمات الناجمة عن هذه التكنولوجيا

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	15	41,7	41,7	41,7
محايد	6	16,7	16,7	58,3
موافق	15	41,7	41,7	100,0
Total	36	100,0	100,0	

1. الإطار القانوني لمهنة المحاسب المعتمد يخدم تطوير هذه المهنة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valid e غير موافق	7	19,4	19,4	19,4
محايد	7	19,4	19,4	38,9
موافق	22	61,1	61,1	100,0
Total	36	100,0	100,0	

الإطار القانوني يخدم تطلعاتكم كمحاسبين معتمدين

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	13	36,1	36,1	36,1
محايد	6	16,7	16,7	52,8
موافق	17	47,2	47,2	100,0
Total	36	100,0	100,0	

قائمة الملاحق

ترى أن القوانين المنظمة لمهنة المحاسب المعتمد تساعده على أداء مهامه بالشكل المطلوب

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	12	33,3	33,3	33,3
محايد	4	11,1	11,1	44,4
موافق	20	55,6	55,6	100,0
Total	36	100,0	100,0	

تؤثر القوانين الجبائية بشكل كبير على الخدمات التي يمكن أن يقدمها المحاسبين

المعتمدين

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	6	16,7	16,7	16,7
محايد	2	5,6	5,6	22,2
موافق	28	77,8	77,8	100,0
Total	36	100,0	100,0	

هناك تأثيرات ايجابية للقوانين على مهنة المحاسب المعتمد

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	8	22,2	22,2	22,2
محايد	9	25,0	25,0	47,2
موافق	19	52,8	52,8	100,0
Total	36	100,0	100,0	

ترى أن القوانين أنصفت مهنة المحاسب المعتمد

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	18	50,0	50,0	50,0

قائمة الملاحق

محايد	7	19,4	19,4	69,4
موافق	11	30,6	30,6	100,0
Total	36	100,0	100,0	

للهيئات المشرفة على مهنة المحاسب المعتمد دور فعال في تحسين بيئة العمل الخاص بالمحاسبين المعتمدين

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	11	30,6	30,6	30,6
محايد	8	22,2	22,2	52,8
موافق	17	47,2	47,2	100,0
Total	36	100,0	100,0	

يوجد تواصل فعال بين المحاسبين المعتمدين والهيئات المشرفة على المهنة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	16	44,4	44,4	44,4
محايد	8	22,2	22,2	66,7
موافق	12	33,3	33,3	100,0
Total	36	100,0	100,0	

يوجد تشاور ونقاش بين المحاسبين المعتمدين حول الظروف المحيطة بالمهنة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	21	58,3	58,3	58,3
محايد	4	11,1	11,1	69,4
موافق	11	30,6	30,6	100,0
Total	36	100,0	100,0	

توفر الإطار القانوني حماية للمحاسبين المعتمدين والذي يشجعهم على أداء مهامهم بسهولة

قائمة الملاحق

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	18	50,0	50,0	50,0
محايد	2	5,6	5,6	55,6
موافق	16	44,4	44,4	100,0
Total	36	100,0	100,0	

يوجد اهتمام لدى فئة المحاسبين المعتمدين في تحسين كفاءتهم المهنية

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	8	22,2	22,2	22,2
محايد	1	2,8	2,8	25,0
موافق	27	75,0	75,0	100,0
Total	36	100,0	100,0	

مستوى التأهيل العلمي المهني لممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر كاف لممارسة المهنة بشكل جيدا

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	13	36,1	36,1	36,1
محايد	8	22,2	22,2	58,3
موافق	15	41,7	41,7	100,0
Total	36	100,0	100,0	

توجد برامج تدريب وتأهيل كافية للمحاسبين المعتمدين في الجزائر

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	21	58,3	58,3	58,3
محايد	2	5,6	5,6	63,9
موافق	13	36,1	36,1	100,0
Total	36	100,0	100,0	

يطمح المحاسبين المعتمدين للحصول على الصفات المهنية الأخرى (كمحافظ حسابات أو

خبير محاسب)

قائمة الملاحق

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	4	11,1	11,1	11,1
محايد	2	5,6	5,6	16,7
موافق	30	83,3	83,3	100,0
Total	36	100,0	100,0	

يتم تنظيم العديد من الورشات التدريبية الخاصة بالمحاسبين المعتمدين

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	17	47,2	47,2	47,2
محايد	6	16,7	16,7	63,9
موافق	13	36,1	36,1	100,0
Total	36	100,0	100,0	

تولي الدولة قدر من الاهتمام للتأهيل المحاسب المعتمد لان يساهم وبشكل فعال في تعزيز التنمية

الاقتصادية في الجزائر

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	12	33,3	33,3	33,3
محايد	7	19,4	19,4	52,8
موافق	17	47,2	47,2	100,0
Total	36	100,0	100,0	

بسبب التغيير المستمر في القوانين المؤثرة في المهنة يقوم المحاسبين المعتمدين بتحديث معارفهم بشكل

دوري

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	7	19,4	19,4	19,4
محايد	8	22,2	22,2	41,7
موافق	21	58,3	58,3	100,0
Total	36	100,0	100,0	

قائمة الملاحق

حماية وحفظ استقلالية المحاسبين المعتمدين وممارسة الرقابة المهنية تساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية

في الجزائر

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	4	11,1	11,1	11,1
محايد	3	8,3	8,3	19,4
موافق	29	80,6	80,6	100,0
Total	36	100,0	100,0	

اختبار عينة واحدة

الموظفين الجدد في مكاتب المحاسبين المعتمدين عادت ما يحتاجون إلى فترة كبيرة من التدريب والذي يؤثر على نوعية الخدمات التي يقدمها المكتب

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	5	13,9	13,9	13,9
محايد	2	5,6	5,6	19,4
موافق	29	80,6	80,6	100,0
Total	36	100,0	100,0	

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 2

	t	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المهنة	-1,958	35	,058	-,222	-,45	,01
الجنس	-13,229	35	,000	-,833	-,96	-,71
عدد سنوات الخبرة	6,368	35	,000	1,139	,78	1,50
المؤهلات الأكاديمية	-,150	35	,881	-,028	-,40	,35

ANOVA avec test de non-additivité de Tukey

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig	
Entre personnes		31,472	35	,899			
Intra- population	Entre éléments	73,472	3	24,491	35,213	,000	
	Résidus Non- additivité	Equilibre	6,065 ^a	1	6,065	9,419	,003
		Equilibre	66,963	104	,644		
		Total	73,028	105	,696		
	Total	146,500	108	1,356			
Total		177,972	143	1,245			

Moyenne générale = 2,01

a. Estimation de Tukey concernant la puissance à laquelle les observations doivent être élevées pour atteindre une additivité égale à -,238.

T-carré de Hotelling	F	ddl1	ddl2	Sig
106,385	33,435	3	33	,000

Estimations de Bayes sur les moyennes des groupes^a

Variables dépendantes	Mode	Postérieur		95% d'intervalle crédible	
		Moyenn e	Variance	Limite inférieure	Limite supérieure
المحور الأول	2,3179	2,3179	,009	2,1354	2,5004
المحور الثاني	2,1194	2,1194	,009	1,9369	2,3019
المحور الثالث	2,3179	2,3179	,009	2,1354	2,5004

a. La distribution a posteriori a été estimée d'après le théorème de limite centrale de Bayes.

قائمة الملاحق

مخرجات Excel

المحور الأول : بيئة الأعمال الجزائرية تؤثر بشكل ايجابي على ممارسات المهنة

البنود	موافق	محايد	غير موافق	حجم العينة	متوسط حسابي	انحراف معياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
2	71.9	9.4	18.8	100,1	2,53	0,79	84,33	موافق
3	68.8	6.3	25	100,1	2,44	0,86	81,33	موافق
4	68.8	6.3	25	100,1	2,44	0,86	81,33	موافق
5	62.5	18.8	18.8	100,1	2,44	0,79	81,33	موافق
6	56.3	25	18.8	100,1	2,38	0,78	79,33	موافق
7	56.3	25	18.8	100,1	2,38	0,78	79,33	موافق
8	56.3	15.6	28.1	100	2,28	0,87	76	محايد
9	37.5	18.8	43.8	100,1	1,94	0,9	64,67	محايد

المتوسط العام	متوسط حسابي	انحراف معياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
للمحور ككل	2,38	0,84	79,33	موافق

المحور الثاني: الإطار التنظيمي والقانوني لمهنة المحاسب المعتمد

البنود	موافق	محايد	غير موافق	حجم العينة	متوسط حسابي	انحراف معياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
1	78.1	6.3	15.6	100	2,62	0,74	87,33	موافق
2	59.4	21.9	18.8	100	2,41	0,79	80,33	موافق
3	53.1	25	21.9	100	2,31	0,81	77	محايد
4	56.3	12.5	31.3	100	2,25	0,9	75	محايد
5	46.94	21.9	31.3	100	2,16	0,87	72	محايد
6	46.9	18.8	34.4	100	2,13	0,89	71	محايد
7	31.3	25	43.8	100	1,88	0,86	62,67	محايد
8	40.6	6.3	53.1	100	1,88	0,96	62,67	محايد
9	28.1	12.5	59.4	100	1,69	0,88	56,33	محايد

المتوسط العام	متوسط حسابي	انحراف معياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
للمحور ككل	2,15	0,9	71,67	محايد

المحور الثالث : واقع التدريبات والتكوين بالنسبة للمحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية

البنود	موافق	محايد	غير موافق	حجم العينة	متوسط حسابي	انحراف معياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
1	84.4	6.3	9.4	100	2,75	0,61	91,67	موافق
2	81.3	6.3	12.5	100	2,69	0,68	89,67	موافق
3	78.1	9.4	12.5	100	2,66	0,69	88,67	موافق
4	75	3.1	21.9	100	2,53	0,83	84,33	موافق
5	56.3	25	18.8	100	2,38	0,78	79,33	موافق
6	43.8	21.9	34.4	100	2,1	0,88	70	محايد
7	37.5	25	37.5	100	2	0,87	66,67	محايد
8	34.4	18.8	46.9	100	1,88	0,89	62,67	محايد
9	34.4	6.3	59.4	100	1,75	0,94	58,33	محايد

المتوسط العام	متوسط حسابي	انحراف معياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
للمحور ككل	2,3	0,88	76,67	محايد

قائمة الملاحق

الجدول يبين ملخص توزيع النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاتجاه العام لكل فقرة من فقرات الاستبيان في المحاور الثلاثة

رقم السؤال	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف	النسبة	T Test	اتجاه العينة	رتبة السؤال			
										3	2	1
23	9,4	6,3	84,4	2,752	0,61	91,73	12,33	موافق	1			
28	12,5	6,3	81,3	2,69	0,68	89,67	10,15	موافق	2			
27	12,5	9,4	78,1	2,656	0,69	88,53	9,51	موافق	3			
13	15,6	6,3	78,1	2,625	0,74	87,50	8,45	موافق	4			
8	18,8	6,3	75	2,564	0,79	85,47	7,14	موافق	5			
1	18,8	9,4	71,9	2,533	0,79	84,43	6,84	موافق	6			
20	21,9	3,1	75	2,531	0,83	84,37	6,40	موافق	7			
2	25	6,3	68,8	2,44	0,88	81,33	0,05	موافق	8			
4	25	6,3	68,8	2,44	0,88	81,33	5,00	موافق	9			
5	18,8	18,8	62,5	2,439	0,79	81,30	5,56	موافق	10			
10	18,8	21,9	59,4	2,408	0,79	80,27	5,16	موافق	11			
3	18,8	25	56,3	2,377	0,78	79,23	4,83	موافق	12			
7	18,8	25	56,3	2,377	0,78	79,23	4,83	موافق	13			
26	18,8	25	56,3	2,377	0,78	79,23	4,83	موافق	14			
14	21,9	25	53,1	2,312	0,81	77,07	3,85	محايد	15			
6	28,1	15,6	56,3	2,282	0,87	76,07	3,24	محايد	16			
12	31,3	12,5	56,3	2,252	0,9	75,07	2,80	محايد	17			
16	31,3	21,9	46,94	2,1592	0,87	71,97	1,83	محايد	18			
11	34,4	18,8	46,9	2,127	0,89	70,90	1,43	محايد	19			
25	34,4	21,9	43,8	2,096	0,88	69,87	1,09	محايد	20			
21	37,5	25	37,5	2	0,87	66,67	0,00	محايد	21			
9	43,8	18,8	37,5	1,939	0,9	64,63	-0,68	محايد	22			
17	43,8	25	31,3	1,877	0,86	62,57	-1,43	محايد	23			
24	46,9	18,8	34,4	1,877	0,89	62,57	-1,38	محايد	24			
19	53,1	6,3	40,6	1,875	0,96	62,50	-1,30	محايد	25			
15	50	21,9	28,1	1,781	0,86	59,37	-2,55	محايد	26			
22	59,4	6,3	34,4	1,752	0,94	58,40	-2,64	محايد	27			
18	59,4	12,5	28,1	1,687	0,88	56,23	-3,56	محايد	28			

36	المبحث الثاني : عرض وتحليل الدرسان السابقة
36	الطلب الأول : الدراسات في البيئة الجزائرية
39	الطلب الثاني : الدراسات في البيئة الخارجية
40	المطلب الثالث :التعليق على الدراسات السابقة
40	أولا: الدراسات السابقة في البيئة الجزائرية
40	ثانيا: الدراسات السابقة خارج البيئة الجزائرية
41	الفرع الثاني: المقارنة بين الدراسات
41	أولا: أوجه التشابه
41	ثانيا : أوجه الاختلاف
42	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لدراسة	
44	التمهيد
45	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
45	المطلب الأول: الطريقة المستخدمة
45	الفرع الأول: مصادر جمع البيانات
45	الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة
46	الطلب الثاني:أدوات الدراسة
46	الفرع الأول: اختيار طريقة الاستبيان
46	الفرع الثاني: إعداد الاستبيان
47	الفرع الثالث:صدق وثبات الاستبيان
47	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها
47	المطلب الأول: دراسة النتائج المتعلقة بآراء المستجوبين اتجاه محاور الاستبيان
47	الفرع الأول: توزيع الاستبيان
48	الفرع الثاني: حدود الدراسة
48	الفرع الثالث: معالجة الاستبيان
49	الفرع الرابع: تحليل نتائج الاستبيان حسب البيانات الشخصية

الفهرس

54	المبحث الثاني: تفسير ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية
52	الطلب الأول: تفسير النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه جاور الاستبيان
59	المطلب الثاني: اختيار فرضيات الدراسة
62	خلاصة الفصل الثاني
64-63	الخاتمة
68-65	قائمة المراجع
86-69	قائمة الملاحق
89-87	الفهرس